جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان: العلوم الاجتماعية

شعبة: الديموغرافيا

تخصص: التخطيط الديموغرافي والتنمية

من إعداد الطالب: الأقرع يوسف

بعنوان

استخدام تقنية الانحدار اللوجستي لتحديد أهم مسببات الطلاق في الجزائر لسنة 2021 من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين

- دراسة ميدانية ببلدية الوادي -

تاريخ المناقشة: 21 / 06 / 2021

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
د. طعبة عمر	أستاذ محاضر – أ–	رئيسا	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –
أ. بن نور صابرة	أستاذ مساعد – أ–	مشرفا ومقررا	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –
د. بوحفص بوزيد	أستاذ محاضر – ب–	عضوا مناقشا	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

الموسم الدراسي: 2020 - 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله وكفى و الصلاة والسلام على النبي المصطفى

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة

وأعانني على أداء هذه المذكرة ووفقني إلى إنجاز هذا العمل المتواضع

أتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل من ساعدني

من قريب أو من بعيد على إتمام هذا العمل

ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة:

بن نور صابرة التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة

التي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث

و لا يفوتنا أن نشكر كل الأساتذة الكرام كلا باسمه، وكل موظفي قسم العلوم الاجتماعية

وكل طلبة سنة ثانية ماستر التخطيط الديموغرافي والتنمية وإلى صديقي العزيز

خالدي بوبكر وإلى كل زملاء العمل وإلى كل أصدقائي وأقاربي.

الأقرع يوسف

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين أما بعد

أهدي عملي هذا إلى:

روح أبي الغالية رحمة الله عليه، وإلى أمي الحنونة أطال الله في عمرها، وإلى إخوتي وأخواتي كلا باسمه، وإلى زوجتي الحبيبة وأبنائي الأعزاء، ملاك وسعد وفارس ولينا، وإلى كل دفعتي كلا باسمه خاصة عثمان، سليم ومحمود وإلى كل أصدقائي وأقاربي وإلى كل زملاء العمل.

الأقرع يوسف

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	أ – ب
الجانب النظري للدراسة	
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	
1 – الإشكالية	**05**
2 – فرضيات الدراسة	**06**
3 – أهمية وأسباب اختيار موضوع الدراسة	**06**
4 – أهداف الدراسة	**07**
5 – تحديد مفاهيم الدراسة	**07**
6 – الدراسات السابقة	**09**
الفصل الثاني: الطلاق وأسبابه	
تمهيد	**13**
1 – مفهوم الطلاق	**14**
2 – التطور التاريخي للطلاق	**15**
3 – أنواع الطلاق	**19**
4 – أسباب انتشار ظاهرة الطلاق	**23**
5 – الآثار المترتبة عن الطلاق	**24**
خلاصة	**27**
الفصل الثالث: معدلات الطلاق في الجزائر	
تمهيد	**29**
1 – معدلات الطلاق في الجزائر	**30**

2 – معدلات الطلاق في ولاية الوادي	**31**
3 – معدلات الطلاق في بلدية الوادي	**33**
4 – مقارنة معدلات الطلاق على المستوى الوطني والمحلي	**35**
خلاصة	**36**
الجانب الميداني للدراسة	
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة	
تمهيد	**39**
1 – منهج الدراسة	**40**
2 – مجالات الدراسة	**40**
3 – مجتمع وعينة الدراسة	**41**
4 – أدوات جمع البيانات	**42**
5 – الاساليب الاحصائية	**42**
خلاصة	**43**
الفصل الخامس: عرض وتحليل نتائج الدراسة	
تمهيد	**45**
1 – عرض وتحليل البيانات الشخصية	**46**
2 – عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الأولى	**58**
3 – عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الثانية	**63**
4 – عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الثالثة	**66**
5 – عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الرابعة	**69**
خلاصة	**71**
خاتمة	**73**
توصيات واقتراحات	**74**
المراجع	**76**
الملاحق	/
ملخص الدراسة بالعربية	/
ملخص الدراسة بالإنجليزية	/

فهرس الجداول

الرقم	قائمة الجداول	الصفحة
01	تطور معدلات الطلاق في الجزائر بين 2010 و 2019	30
02	تطور معدلات الطلاق في ولاية الوادي بين 2010 و 2019	31
03	تطور معدلات الطلاق في بلدية الوادي بين 2010 و 2019	33
04	توزيع المبحوثين حسب الجنس	46
05	توزيع المبحوثين حسب السن	46
06	توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي	47
07	توزيع المبحوثين حسب فئات عدد الأطفال	48
08	توزيع المبحوثين حسب فئات مدة الحياة الزوجية	49
09	توزيع المبحوثين حسب نوع الإقامة	50
10	توزيع المبحوثين حسب طبيعة السكن	51
11	توزيع المبحوثين حسب الوظيفة	52
12	توزيع المبحوثين حسب اختيار شريك الحياة	53
13	توزيع المبحوثين حسب الطلاق	53
14	توزيع المبحوثين حسب نوع الطلاق	54
15	توزيع المبحوثين حسب فئات سن الزوج عند الزواج	55
16	توزيع المبحوثين حسب فئات سن الزوجة عند الزواج	56
17	توزيع المبحوثين حسب فئات عدد الأطفال الذكور	57
18	توزيع المبحوثين حسب فئات عدد الأطفال الإناث	57

فهرس الأشكال

الرقم	قائمة الأشكال	الصفحة
01	تطور معدل الطلاق الخام في الجزائر بين2010 و 2019	30
02	تطور معدل الطلاق العام في الجزائر بين 2010 و 2019	31
03	تطور معدل الطلاق الخام في ولاية الوادي بين 2010 و 2019	32
04	تطور معدل الطلاق العام في ولاية الوادي بين 2010 و 2019	32
05	تطور معدل الطلاق الخام في بلدية الوادي بين 2010 و 2019	33
06	تطور معدل الطلاق العام في بلدية الوادي بين 2010 و 2019	34
07	توزيع المبحوثين حسب الجنس	46
08	توزيع المبحوثين حسب السن	47
09	توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي	48
10	توزيع المبحوثين حسب فئات عدد الأطفال	49
11	توزيع المبحوثين حسب فئات مدة الحياة الزوجية	50
12	توزيع المبحوثين حسب نوع الإقامة	51
13	توزيع المبحوثين حسب طبيعة السكن	52
14	توزيع المبحوثين حسب الوظيفة	52
15	توزيع المبحوثين حسب اختيار شريك الحياة	53
16	توزيع المبحوثين حسب الطلاق	54
17	توزيع المبحوثين حسب نوع الطلاق	54
18	توزيع المبحوثين حسب فئات سن الزوج عند الزواج	55
19	توزيع المبحوثين حسب فئات سن الزوجة عند الزواج	56
20	توزيع المبحوثين حسب فئات عدد الأطفال الذكور	57
21	توزيع المبحوثين حسب فئات عدد الأطفال الإناث	58

مقدمة

مقدمة:

تعتبر مؤسسة الأسرة أقدم مؤسسة اجتماعية عرفتها البشرية، فهي نظام اجتماعي متكامل وظيفيا مع باقي أنظمة المجتمع، ويعتبر الزواج المبني على التفاهم من كلا الطرفين الدعامة الأساسية لهذه الأسرة، لكن بفعل التغيرات والتحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية التي تمر بها الجزائر كما هو حال معظم دول العالم، فقد أصبحت تعرف العديد من المشكلات الاجتماعية، إذ يعتبر الطلاق أحد أهم هذه المشكلات التي يعاني منها المجتمع الجزائري بصفة عامة والمجتمع السكاني لولاية الوادي بصفحة خاصة.

وتعتبر مشكلة الطلاق إحدى المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي تؤدي إلى تفكيك الأسرة، وما يصاحبها من مضاعفات خطيرة لا تنحصر في المشكلات العائلية فقط، وهو ظاهرة إنسانية لكونها ظاهرة قديمة وحديثة، تحدث بنسب مختلفة في جميع المجتمعات الإنسانية، ولأن هذه الظاهرة تأخذ صفة الاستمرارية فإن أسباب حدوثها متغيرة من مجتمع لأخر ومن جيل لأخر، والحقيقة أن الإسلام كره الطلاق ونفر منه والرسول – صلى الله عليه وسلم – قال: " ما أحل الله شيئا أبغض إليه من الطلاق "[1]، وأعتبر الحياة الزوجية لها قدسية خاصة لابد من احترامها، وأن هدمها ليس بالأمر السهل، لقولة تعالى " وأخذنا منكم ميثاقا غليظا "[2]، وقد ذكر" الكاساني " في كتابه " بدائع الصنائع " أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: " تزوجوا ولا تطلقوا، فإن الطلاق يهتز له عرش الرحمان "[3] وهذا يدل على أن الإسلام صان قداسة الحياة الزوجية من العبث بها.

والناظر اليوم الى عدد حالات الطلاق في العالم عموما وفي الجزائر خصوصا، سيجد أن هناك ارتفاعا ملحوظا في عدد حالات الطلاق سنويا، حيث بلغت عدد حالات الطلاق المسجلة لدى مصالح وزارة العدل 59909 حالة طلاق خلال سنة 2015, لترتفع إلى 62128 حالة طلاق خلال سنة 2016 ثم 65637 حالة طلاق خلال سنة 2017, لترتفع إلى 65690 حالة طلاق خلال سنة 2018, لتصل سنة 2019 إلى 65967 حالة طلاق.

ومن هذا المنطلق في ظل هذا التزايد المستمر في عدد حالات الطلاق في السنوات الأخيرة, يتطلب منا البحث والتحليل والتفسير من أجل دراسة هاته الظاهرة والتعمق في الكشف عن مسبباتها الحقيقة بغية الوصول إلى الحلول الفعالة التي من شأنها التقليل من حدوثها والتمكن من محاربتها بشتى الطرق, وبما أن حالات الطلاق

[1] ابن القيم, حديث نبوي, تهذيب السنن, رقم الصفحة 226.

[2] القرآن الكريم, سورة النساء, الآية 21.

[3] ابو بكر بن مسعود بن احمد الكاساني الحنفي, بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع, دار الكتب العلمية, الطبعة الثانية, 1986.

في ارتفاع مستمر في أنحاء العالم ككل والجزائر خاصة فقد تعددت وتنوعت الأسباب المؤدية إلى حدوثها, لأن الطلاق لا ينطلق من الاعتباطية أو العدم وإنما هو حاصل ظروف وأسباب أدت أحد الطرفين أو كلاهما لفك الرابطة الزوجية وعلى هذا الأساس قمنا بهذه الدراسة المتواضعة.

ولإنجاز هذا العمل، قسمنا بحثنا هذا إلى 5 فصول، بدأناه بالحديث عن الإطار المنهجي للدراسة بما فيه الطرح الإشكالي وأهمية وأسباب وأهداف الموضوع وكذا الدراسات السابقة، ثم انتقلنا في الفصل الثاني إلى الحديث عن الطلاق وأسبابه حيث جاء فيه مفهوم الطلاق والتطور التاريخي له بالإضافة إلى أسباب وأنواع وأثار الطلاق ثم انتقلنا في الفصل الثالث إلى الحديث عن تطور معدلات الطلاق حيث تطرقنا فيه إلى معدلات الطلاق في الجزائر وكذلك معدل الطلاق في ولاية الوادي ومعدلات الطلاق في بلدية الوادي، ثم انتقلنا في الفصل الرابع إلى الحديث عن الإجراءات المنهجية للدراسة وجاءت فيها منهج ومجالات الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى أدوات جمع بيانات الدراسة ثم الأساليب الإحصائية المطبقة في الدراسة، ثم انتقلنا في الفصل الخامس إلى الحديث عن عرض وتحليل نتائج الدراسة وتطرقنا فيها عرض وتحليل البيانات الشخصية وكذا عرض وتحليل ومناقشة فرضيات الدراسة وتم استخلاص نتائج عامة للدراسة وبعض التوصيات والاقتراحات إلى جانب الخاتمة وملاحق الدراسة.

واختتمنا بحثنا هذا بقائمة لأهم المصادر والمراجع المعتمدة في إنجازه.

الجـــانب النظري

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

1 – إشكالية الدراسة

2 – فرضيات الدراسة

3 – أهمية وأسباب اختيار موضوع الدراسة

4 – أهداف الدراسة

5 – تحديد مفاهيم الدراسة

6 – الدراسات السابقة

1. الإشكالية:

إن مسألة الطلاق في الأسرة الجزائرية أصبحت محل اهتمام الباحثين في عصرنا الحالي، حيث شهد تطورات عديدة منها الاجتماعية خاصة بالعادات والتقاليد والأعراف الجديدة للأسرة التي انجر عنها تنامي لظاهرة الطلاق وكذلك أسباب أخرى خفية في المجتمع السكاني لولاية الوادي، أفرزتها التغيرات الديموغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بالإضافة إلى التحول التكنولوجي الهائل، بحيث أصبحت تهدد الآن مكانة الأسرة التي ظلت راسخة عبر قرون طويلة من الزمان.

ويعتبر الطلاق ظاهرة ديموغرافية اجتماعية، لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، حيث ازدادت حالات الطلاق في السنوات الأخيرة بشكل يبعث على القلق، ولاسيما إن للطلاق عواقب غير محمودة على المستويين الفردي والاجتماعي، فزيجة من كل عشر زيجات مآلها الفشل كما تشير إحصاءات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي، إن مبعث القلق نابع من حقيقة إن تماسك المجتمع وسلامته وإمداده بأعضاء جدد يبدأ من عتبة الأسرة فهي حجر الزاوية في البنية الإجتماعية، وهي الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الكبير، وأن الطلاق ومشكلات أخرى تعصف بالأسرة اليوم حيث تشكل معاول هدم في جدار المجتمع، خاصة عندما يتعلق الأمر بضحايا الطلاق مثل: الأطفال الذين يحصدون نتائج ما يفعله الكبار، وإنها حقاً لمفارقة غريبة أنْ يعتدي الكبار على حقوق الصغار دون أنْ يكون للأخيرين كلمة ورأي في الموضوع.

إن التزايد المستمر في عدد حالات الطلاق في ولاية الوادي بات يشكل ظاهرة مرضية تستحق العلاج، فقد أظهرت إحصائيات مجلس قضاء الوادي ارتفاعا ملحوظا في عدد حالات الطلاق، حيث سجلت 1075 حالة طلاق سنة 2014 و 1112 حالة طلاق سنة 2016 و 1273 حالة طلاق سنة 2018 و 1318 حالة طلاق سنة 2020، وهذا الارتفاع المذهل للطلاق في المجتمع السكاني لولاية الوادي، والذي يتزايد من سنة إلى أخرى يدعو إلى التساؤل حول الأسباب المؤدية لهذه الظاهرة، ومنه نطرح التساؤل التالي:

- ✓ ما هي أهم الأسباب التي تؤدي لظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين؟

وتندرج تحت هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية :

- ✓ هل الأسباب الذاتية تؤدي لظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين ؟
- ✓ هل الأسباب الديموغرافية تؤدي لظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين ؟
- ✓ هل الأسباب الاجتماعية تؤدي لظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين ؟

✓ هل الأسباب الاقتصادية تؤدي لظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين ؟

2. فرضيات الدراسة:

1. تؤثر الأسباب الذاتية في انتشار ظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين.
2. تؤثر الأسباب الديمغرافية في انتشار ظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين.
3. تؤثر الأسباب الاجتماعية في انتشار ظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين.
4. تؤثر الأسباب الاقتصادية في انتشار ظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين.

3. الأهمية وأسباب اختيار موضوع الدراسة:

إن الأسرة هي الركن الأساسي والرئيسي في بناء المجتمع وهي اللبنة الأولى التي ينشأ في ظلالها الأفراد وتتكون شخصياتهم, فهي تساهم في تلبية حاجاتهم الفطرية من إشباع الحاجات الجسمية وإشباع الحاجات النفسية والعاطفية والروحية ويتشكل بذلك مجتمع سليم متكامل, كما أن الأسرة تساهم في تحقيق القيم الاجتماعية والمحافظة على الأنساب وعلى المجتمع من المشاكل النفسية والجسمية وتحقيق معاني التكافل الاجتماعي, ثم إن قوة وضعف المجتمع يقاس بناء على تماسك الأسرة أو ضعفها وصلاحه وفساده مرهون بالأسرة كذلك, بالإضافة إلى أنها تساهم في تحقيق التوافق بين القيم الاجتماعية للفرد وقيم المجتمع من خلال غرسها للقيم والأخلاق والعادات والتقاليد التي تتناسب مع المجتمع الذي يعيشون فيه, وتعدّ الدراسة الحالية إضافة نظرية في ظل نقص الأبحاث الأكاديمية المهتمة بالمشكلات الزوجية التي تؤدي بالزوجين إلى الطلاق وإنهاء الحياة الزوجية لاسيما في الوقت الحالي، ويمكن الاستفادة من نتائج هذا البحث في وضع آليات عملية للحد من ظاهرة الطلاق والنتائج أو الآثار الناتجة عنه، ومعرفة مدى الترابط الاجتماعي والأسري في ولاية الوادي، بالإضافة إلي الكشف عن الاسباب المؤدية للطلاق في بلدية الوادي حتى يتم معالجتها من قبل المختصين وفي ما يلي بعض الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع:

✓ إن إيماننا العميق والمعلن بأن الأسرة هي نواة المجتمع، وكل تحول في بنيتها له الأثر المباشر على الوضع الديموغرافي، فتوجب علينا البحث على أهم عوامل استقرارها والذي لن يأتي إلا بعد التوافق والتكامل بين مفرداتها.

✓ على ضوء التخصص والاطلاع على التراث المعرفي المتعلق بالأسرة، وجدنا أن التركيبة الاجتماعية تستحق لفت النظر والبحث المتواصل لأن التنمية العامة لا تكون إلا بالتنمية الفردية أي أن تنمية المجتمع مرهونة بالتنمية الأسرية بالدرجة الأولى.

- ✓ موضوع الطلاق يعتبر مؤشر مهم للتعرف على مدى نجاح الحياة الزوجية.
- ✓ الآثار المترتبة على موضوع الطلاق والتي منها التفكك الأسري، خاصة في وجود الأبناء.
- ✓ للوقوف على أهم الأسباب التي تقف وراء انتشار ظاهرة الطلاق.

4 . أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- ✓ التعرف على مدى انتشار ظاهرة الطلاق والأسباب التي تقف خلفها.
- ✓ التعرف على الآثار المترتبة على الطلاق بالنسبة للأطفال والمرأة والرجل.
- ✓ محاولة وضع التوصيات التي من شأنها أنْ تعالج هذه المشكلة أو تحد من آثارها على الفرد والمجتمع.

5. تحديد مفاهيم الدراسة:

تعريف الطلاق:

لغة: حل الوثاق مشتق من الإطلاق وهو الإرسال والترك, وفلان طلق اليد بالخير أي لكثير البذل[1]، وهو حل القيد والإطلاق، وهو الترك أو المفارقة يقال طلق البلد أي تركها وفارقها وطلقت القوم فارقتهم، تقول طلقت البلاد إذا فارقتها والقوم إذا تركتهم والطالق من الإبل التي لا قيد ولا عقال عليها[2].

كما عرفته الأستاذة مسعودة كسال: " ولقد خصص العرف استعمال لفظ طلق في رفع القيد المعنوي وأطلق في القيد المسي، فيقال طلق الرجل زوجته ولا يقال أطلقها، كما يقال أطلق الرجل البعير بمعنى فك القيد منه ولا يقال طلق البعير"[3].

اصطلاحا: هو رفع قيد النكاح في الحال والمال بلفظ مخصوص، سواء كان هذا اللفظ مخصوصا منطوقا مكتوبا أو مشارا إليه[4]،كما يعرف الطلاق بأنه إنهاء الحياة الزوجية في الحال والمال بلفظ يلفظ مشتق من مادة الطلاق أو معناها صراحة أو دلالة[5].

وعرفه الأستاذ " بدران أبو العنين بدران " بأنه: " رفع قيد الزواج الصحيح في الحال أو في المال بلفظ يفيد ذلك صراحة أو كتابه أو بما يقوم مقام اللفظ من الكتابة أو الإشارة "، ومعنى هذا أن الطلاق يرفع أحكام قيد الزواج

---

[1] مصطفى بن العدوي شلباية, **أحكام الطلاق في الشريعة الإسلامية**, مكتبة ابن تيمية, القاهرة, ط 1 ,1988, ص 9.

[2] نصر إسماعيل أبا بكر علي الباري, **أحكام الأسرة الزواج والطلاق بين الحنفية والشافعية دراسة مقارنة**, عمان, دار الحامد, ط 1، 2009, ص299.

[3] مسعودة كسال, **مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري**, ديوان المطبوعات الجزائرية, ديوان الجزائر,1986, ص24.

[4] أحمد فراج حسين، **أحكمام الأسرة في الإسلام, الطلاق, الخلع, وحقوق الأولاد, نفقة الأقارب, وفقا لأحداث التشريعات القانونية**, دار الجامعة الجديدة للنشر, 2004, ص 12.

[5] بلحاج العربي, **الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري الزواج الطلاق الخلع**،ج1، ديوان المطبوعات الجامعية, الساحة المركزية بن عكنون, الجزائر 1994, ص 208.

الصحيح ويمنع من استمراره، فإذا كان الزواج غير صحيح فرفع أحكامه لا يكون طلاقا بل يسمى فسخا من العقد الذي وقع فاسدا، فالطلاق من أحكام الزواج الصحيح وأثر من الآثار المترتبة عليها[1].

وقد عرفه الأستاذ " مصطفى شلبي " بأنه: " هو حل الرابطة الزوجية الصحيحة من جانب الزوج بلفظ مخصوص أو ما يقوم مقامه بالحال أو المال[2].

شرعا: اختلفت تعاريف العلماء والفقهاء للطلاق وكانت على النحو التالي:

حسب المذهب المالكي: هو " إزالة عصمة الزوجة بصريح لفظ أو كتابة ظاهرة أو بلفظ ما مع نية " أو هو " صفة حكيمة ترفع حلية متعة الزوج بزوجته "[3].

حسب المذهب الحنفي: هو " رفع قيد النكاح الثابت شرعا في الحال أو المال بلفظ مخصوص "[4].

حسب المذهب الشافعي: هو " حل عقدة النكاح بلفظ الطلاق ونحوه "[5].

التعريف الديموغرافي للطلاق:

يعرفه العالم " رولان بروسا " في القاموس الديموغرافي بأنه " قطع العلاقة الزوجية بحكم العرف والقانون وهو على ثلاثة أنواع، طلاق عقابي، في شكل انفصال، طلاق توافقي "[6].

التعريف الإجرائي للطلاق: هو إنهاء العلاقة الزوجية بحكم الشرع والقانون.

تعريف الخلع:

عرفه ابن حجر" الخلع بالضم هو فراق الزوجة على مال, وهو مأخوذ من خلع الثياب لأن المرأة لباس الرجل معنى, فضم مصدره, تفرقة بين الحسي والمعنوي "[7].

---

[1] بدران أبو العينين, **الفقه المقارن للأحوال الشخصية بين المذاهب الأربع, السنة والجعفري والقانون**, دار النهضة العربي للطباعة والنشر, بيروت لبنان, ص 302.

[2] مصطفى شلبي, **أحكام الأسرة في الإسلام, دراسة مقارنة بين المذاهب السنية والمذهب الجعفري**, ط4, الدار الجامعية للطباعة والنشر, بيروت 1983, ص471.

[3] ابن الهمام, كمال الدين محمد بن عبد الواحد السواسي, **شرح فتح القدير**, 7أجزاء, ط2, دار الفكر, بيروت, الجزء3, لا يوجد تاريخ, ص463.

[4] عبد الله بن أحمد العلاف الغامدي، **الطريق إلى السعادة الزوجية**، دار الطرفين، الرياض، 1430، ص 12.

[5] الشربيني محمد الخطيب، **مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المناهج**، 4 أجزاء، دار الفكر, بيروت, الجزء3, لا يوجد تاريخ, ص279.

[6] Dictionnaire de Démographie, Roland Pressat, univeritaires de France, 1979, 1er édition, 1979, p53

[7] ابن حج شهاب الدين أحمد العسقلاني, **فتح الباري شرح صحيح البخاري**, د رط, 1397, دار المعرفة بيروت, ج9, ص395.

تعريف التطليق:

هو إنهاء العلاقة الزوجية بحكم من القضاء، ويتم بناء على طلب من الزوجة لأمر نص عليه القانون، كإضرار أحد الزوجين بالأخر، أو مرض أو تعذر استمرار الحياة الزوجية بينهما[1].

التعريف الإجرائي للأسباب الذاتية:

هي مجموعة من الأسباب التي تؤدي لوقوع حالة طلاق لها طابع ذاتي أي خاصة بالزوجين أنفسهم، وهي مجموع الدرجات التي يتحصل عليها المبحوث في محور الأسباب الذاتية.

التعريف الإجرائي للأسباب الديموغرافية:

هي مجموعة من الأسباب التي تؤدي لوقوع حالة طلاق لها طابع ديموغرافي، وهي مجموع الدرجات التي يتحصل عليها المبحوث في محور الأسباب الديموغرافية.

التعريف الإجرائي للأسباب الاجتماعية:

هي مجموعة من الأسباب التي تؤدي لوقوع حالة طلاق لها طابع اجتماعي، وهي مجموع الدرجات التي يتحصل عليها المبحوث في محور الأسباب الاجتماعية.

التعريف الإجرائي للأسباب الاقتصادية:

هي مجموعة من الأسباب التي تؤدي لوقوع حالة طلاق لها طابع اقتصادي، وهي مجموع الدرجات التي يتحصل عليها المبحوث في محور الأسباب الاقتصادية.

6. الدراسات السابقة:

6. 1 – دراسة (بلقاسم علالي, 2009): بعنوان " الطلاق في المجتمع الجزائري دراسة ميدانية في العاصمة وما جاورها " رسالة ماجستير في علم الاجتماع الديني, جامعة يوسف بن خدة – الجزائر-.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن حقائق الطلاق وحجم خطورته على الأسرة والمجتمع, وتكونت الدراسة الميدانية من عينة مكونة من 40 مطلق ومطلقة, توصلت الدراسة إلى أن عامل السكن مع أهل الزوج من أهم الأسباب المؤدية للطلاق وكذا خروج المرأة للعمل, كما أن الاختلاف في الميول والأفكار يلعب دور مهم في

[1] عزيزية يوسف, **التطليق والخلع على ضوء قانون الأسرة واجتهاد المحكمة العليا**, المعهد الوطني للقضاء, 2004, ص 8.

انفصال الزوجين, بالإضافة إلى أن الزواج المبكر له تأثير في حدوث الطلاق, وأخير فإن عدم التوافق الجنسي يعد أحد عوامل التي تؤدي للطلاق.

6. 2 – دراسة (فضيلة الشعوبي، 2013): بعنوان " أسباب انتشار الطلاق في مدينة تقرت " مذكرة ماستر أكاديمي تخصص تخطيط سكاني, جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –.

هدفت إلى التعرف على أسباب الطلاق في مدينة تقرت، حيث تكونت عينة الدراسة من 117 مطلق ومطلقة وكشفت الدراسة عن أن أسباب الطلاق تعود بشكل كبير إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن الخلافات العائلية تأتي في مقدمة أسباب الطلاق يليها سبب سوء التفاهم مع الشريك.

6. 3 – دراسة (ميمونة بن حمزة، 2018): بعنوان " أسباب انتشار ظاهرة الطلاق مدينة تقرت " مذكرة ماستر أكاديمي تخصص تخطيط ديمغرافي, جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الأسباب المؤدية للطلاق في مدينة تقرت، حيث تكونت عينة الدراسة من 120 مطلقا ومطلقة في مدينة تقرت، وأشارت النتائج إلى أن أسباب ظاهرة الطلاق في مدينة تقرت هي: الخلافات العائلية، فارق السن بين الزوجين، فارق المستوى التعليمي، الظروف الاجتماعية للأسرة، عدم القدرة على الإنجاب، سوء التفاهم بين الشريكين، السن عند الزواج.

6. 4 – دراسة (حمزة جبايلي, 2018): بعنوان " ضوابط الطلاق في المجتمع الجزائري بين قانون الأسرة والأعراف الاجتماعية " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع القانوني, جامعة باتنة –1– الحاج لخضر.

هدفت الدراسة إلى وصف التحولات والمتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق وتحليلها, حيث تكونت عينة الدراسة من 55 مطلق ومطلقة, وكشفت الدراسة عن تنوع في أسباب الطلاق حسب كل حالة وأن الرجل يطلق تعسفيا, وتعد المشاكل بين العائلات من أهم عوامل حدوث الطلاق بالإضافة إلى وجود علاقة قوية بين قيم المجتمع وعاداته وبين ارتفاع معدلات الطلاق.

6. 5 – دراسة (مومني فاطمة الزهراء, 2020): بعنوان " ظاهرة الطلاق في الأسرة الجزائرية اتجاهات وأسبابه " مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في الديمغرافيا الاجتماعية, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

هدفت الدراسة في تسليط الضوء على الأسباب المؤدية للطلاق في الأسرة الجزائرية سواء لأسباب اجتماعية اقتصادية أو ديمغرافية، وتم اختيار بلدية سبود بولاية تلمسان كنموذج للدراسة الميدانية معتمدين في ذلك على ملفات الطلاق المتوفرة لدى المحكمة, وتوصلت الدراسة إلى أن السكن والعيش مع الأهل من أهم أسباب الطلاق تليها أسباب أخرى مثل عدم التوافق الفكري, عدم القدرة على الإنجاب والخيانة الزوجية.

وصفوة القول فإنه من خلال الدراسات السابقة حول ظاهرة الطلاق, يتضح لنا مجموعة من الأسباب المشتركة لوقوع الطلاق والمتمثلة في: السكن مع الأهل, المشاكل العائلية, عدم التوافق الفكري, عدم القدرة على الإنجاب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية كأزمة السكن و خروج المرأة إلى العمل.

الفصل الثاني
الطلاق وأسبابه

تمهيد

1- مفهوم الطلاق

2- التطور التاريخي للطلاق

3- انواع الطلاق

4- أسباب الطلاق

5- الأثار المترتبة عن الطلاق

خلاصة

تمهيد :

الإنسان اجتماعي بطبعه وهذا الأخير يدفعه لكي يكون علاقات اجتماعية ومن بين هاته العلاقات هي الزواج, الذي هو سنة كونية بها يشبع الإنسان حاجاته النفسية ويحقق بذلك التوافق, غير أن هاته الرابطة أي رابطة الزواج قد تختل وتحدث بها قطيعة واضطراب مما يؤدي إلى حدوث أثار غير مرغوب فيها على المستوى النفسي وعلى المستوى الاجتماعي, وقد حاولنا في هذا الفصل التطرق لموضوع الطلاق والتعريف به محاولين رصد أسباب ظاهرة الطلاق وتطورها التاريخي ثم الكشف عن أنواع هاته الظاهرة والأثار المترتبة عنها.

1. مفهوم الطلاق:

يعتبر ظاهرة عالمية, اجتماعية, ديموغرافية, فهو ظاهرة عالمية لكونه لا ينطبق على المجتمعات العربية والاسلامية, وهو ظاهرة اجتماعية لكونه ذو علاقة بأهم المؤسسات الاجتماعية في المجتمع وما له من الأثر البالغ في حياة الاسرة والابناء وعمليات التنشئة والتربية والتثقيف, كما يمثل ظاهرة ديموغرافية نظرا لتطور حالات الطلاق وارتفاع معدلاته.

1. 1 – الطلاق في الفقه:

ويعرف في الفقه أيضا على انه رفع قيد الزواج الصحيح في الحال او المال بلفظ ذلك صراحة او كتابة او ما يقوم مقام اللفظ في الكتابة والإشارة.

ولشرح هذا التعريف نورده كالتالي: المراد برفع قيد الزواج رفع أحكامه وعدم استمراره ورفع قيد الزواج الصحيح في الحال يكون بالطلاق البائن لان مجرد حصول الطلاق البائن بين الزوجين لا يحل للمطلق ان يعيدها الى عصمته الا برضاها ولا يحتاج الى مهر وعقد جديدين.

1. 2 – الطلاق في المفهوم الجزائري:

المشرع الجزائري عرف الطلاق في المادة 48 قانون الأسرة 02-05 بقوله الطلاق حل عقد الزواج ويتم بإرادة الزوج او ما بتراضي الزوجين او بطلب من الزوجة في حدود ما ورد في المادتين 53 و 54 من هذا القانون واستعمل المشروع كلمة حل التي تشمل طرق انحلال الزواج.

والطلاق قانوناً هو حل قعد النكاح بإيقاع الزوج أو وكيله أو من فوض له في ذلك أو الزوجة إن ملكت هذا الحق أو القاضي[1].

1. 3 – الطلاق كمفهوم اجتماعي:

الطلاق من الناحية الاجتماعية له أبعاد كثيرة وهو إحداث تفكك في الرابط الاجتماعية للأسرة, ويعد الزواج المبكر وزواج البدل وزواج الاقارب وتعدد الزوجات والمشاكل بين العشائر والتعصب العشائري علاوة على ذلك تدخل الاهل في حياة الزوجين وتحيز الزوج إلى أمه واخوته والحسد والغيرة والكراهية والنميمة التي تثير المشاكل وتفتح الباب للإشاعات من أهم أسباب الاجتماعية لمشكلة الطلاق[2].

[1] الشيخ شمس الدين: **قانون الاسرة والمقترحات البديلة**, شركة دار الامة, الجزائر, ط 1.

[2] ايمن الشبول: **المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق**, مجلة جامعة دمشق, العدد الرابع, 2010, ص 684.

ويعرف الطلاق اجتماعيا هو انفصام عملية الزواج بسبب منصوص عليه دينا وشرعا وقانونا ومن أهم الأسباب التي تجيز الطلاق طلب الطلاق هو الزنا والهجران ولعدة سنوات والقسوة والجنون الذي يكون من الميؤوس شفاؤه[1], والطلاق مرض اجتماعي خطير إذ أنَّه يعني تحطيم الزواج والأسرة والروابط الأساسية للمجتمع ويكون ثمناً للزواج غير المرغوب فيه ويعدّ نقيض الزواج.

وينظر علماء النفس إلى الطلاق على أنه يعود إلى عوامل لا شعورية تدخل في علم النفس المرضي أي أن الشخص الذي لا يرى حلا للازمات الزوجية الا عن طريق الطلاق ليس بالشخص السوي, وأن السبب الجوهري الذي يجعله يفكر في الطلاق ثم يهدد به وأخيرا ينفذه هو بسبب مرضي في نفسه, يتمثل في عدم نضجه العاطفي والانفعالي فالزوج المريض نفسيا يستخدم في حياته الزوجية نفس الاساليب الخاطئة التي إعتادها من قبل[2].

2. التطور التاريخي للطلاق:

2. 1 – الطلاق عند الحضارات القديمة:

ظاهرة الطلاق ظاهرة اجتماعية قديمة عرفت من قيام المجتمع الانساني الذي عرف الزواج كبداية لتكوين الاسرة, فقد قامت الشعوب والحضارات القديمة برعاية الزواج, وأعطته جل اهتمامها من أجل الحفاظ عليه واستمراريته, عملت منذ البداية على الظروف التي يمكن ان تحد من هذه الاستمرارية, وقد ادركت هذه المجتمعات انه في انحلال هذا الزواج ربما يكون الخلاص لبعض الاسر, فسمحت بالطلاق في تعاليمها وشرائعها التي شرعتها .نجد ان الحضارة السومرية في العراق حين سنت لوائح الزواج والطلاق ضمن قوانينها فيما عرف بقوانين حمورابي وذلك في سنة 1763 ق م, والتي تعتبر أقدم الشرائع المنظمة للحياة الاجتماعية، فقد رأى المشرع في ذلك العصر ان يضع الطلاق في يد الرجل إذا كانت امرأته عاقرا أو زنت, او عند سوء تدبيرها لمنزلها، إلا أن الطلاق كان يحفظ للزوجة حقوقها المادية فقط, وكان الزوج يكتفي بأن يقول للزوجة: لست زوجتي كي يقع الطلاق.

وعرف المصريون القدامى الطلاق, وكان يعني حل الرباط الزوجية, حيث يصبح كل من الزوجين بعيدا عن الأخر وحر في ممارسة حياته فيما قد يختار لنفسه، وكان المصريون القدماء يرون في الطلاق شرا كبيرا، ومن أهم اسباب الطلاق عند المصريين القدامى كان: الزنا والعقم والعيوب الجسمانية, وقد اعتمدوا بعض المصطلحات التي تفسر معنى الطلاق منها "الابعاد", "الاهمال " "والهجر"[3].

---

[1] برغوثي توفيق: **تأثير الطلاق على التوافق الاجتماعي للمطلقين**, رسالة ماجستير, جامعة محمد خيضر بسكرة, الجزائر.

[2] كمال مسعورة: **مشكلات الطلاق في المجتمع الجزائري**, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر.

[3] حندوسة, تحفة أحمد: **الزواج والطلاق في مصر القديمة**, رسالة دكتوراه, المجلس الاعلى للأثار, وزارة الثقافة, مصر, ص 149.

وكذلك عرف الطلاق عند الصينيين القدامى ولم يكن للمرأة حق في طلب الطلاق عندهم إلا اذا اتفقت مع زوجها, وكان القانون الصيني يعاقب الرجل اذا طلق زوجته دون أن يعتمد على سبب من الأسباب السبعة التي جاءت في تعاليم "كونفوشيوس " وهي: العقم ,الثرثرة, المرض الذي لا يبرأ منه عدم احترام الحما والحماة السرقة سوء السلوك والفسق, والغيرة[1].

وكان الطلاق عند قدماء اليونان من حق الرجل أن يوقعه متى شاء ولأي سبب كان فالطلاق هو حق مكتسب للرجل منذ اللحظة التي يتزوج فيها المرأة, باعتبار أن الزوج قد قام بشراء المرأة من ذويها, وبذا تكون قد أصبحت من أملاكه الخاصة، وهذا يعني ان من حق الزوج تزويج مطلقته إلى أي شخص أخر باعتبارها من أملاكه الخاصة كما يستطيع ان يوصي بتزويجها لشخص معين بعد وفاته, وفي حال كان الزوج عقيما فإن من حقه اختيار قريب له لتحمل منه[2].

أما عند الرومان فقد اختلفت صور الطلاق خلال العصور المتعاقبة من تاريخهم, ففي العصر الروماني الاول كان الطلاق من حق الزوج ومن حق رب اسرة الزوجة حتى لو كانت الزوجة متمسكة بهذا الزواج ومع تطور المجتمع اخذت المرأة بعض الحقوق التي سمحت لها في طلب الطلاق, الى جانب احقية الزوج في ذلك, في حين ألغي دور رب أسرتها في هذا الحق, فانتشر الطلاق وشاع في تلك الفترة, وفي العصر الكلاسيكي كثرت حالات الطلاق حتى اصبح الامر حديث الفلاسفة في ذلك العصر ومحل استهزائهم, ولكن الامر انتهى الى تحريم الطلاق عند ظهور المسيحية في الامبراطورية الرومانية, الا لظروف قهرية كزنا الزوجة, وليس للزوجة طلب الطلاق الا في حالة حكم على الزوج بجريمة قتل أو تسميم وفي حالة زنى الزوج فإنه لا يعامل كمعاملة الزوجة[3].

2. 2 – الطلاق عند العرب قبل الاسلام:

وفي الجزيرة العربية قبل الاسلام اتسم المجتمع بذكوريته التي تعطي للرجل الحرية الكاملة للطلاق بسبب او بدون سبب, ومتى وكيفما شاء, او حتى حق المعاشرة بعد الطلاق مما اثر في المكانة الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة[4].

---

[1] خروفة علاء الدين: **شرح الاحوال الشخصية**, الطبعة الاولى, بغداد ,سنة 1959, ص: (411-412).

[2] الزراد فيصل واخرون: **دراسة تشخيصية لظاهرة الطلاق في دولة الامارات**, دار القلم, الامارات 1987.

[3] العقيل سليمان: **ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي**, قسم الدراسات الاجتماعية, كلية الآداب, جامعة الملك سعود السعودية, 2005.

[4] الجنابي, عائدة: **المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق**, دائرة الشؤون الثقافية للنشر, المكتبة الوطنية بغداد، ص 35.

والجدير بالذكر ان المرأة في بعض القبائل الجاهلية عند العرب تمتلك حق الطلاق من خلال تغيير وجهة باب خيمتها, أو ترك مسكنها إلى بيت أبيها, أو عدم خدمة الزوج, وتشير هذه التصرفات إلى رغبتها بالطلاق فيذعن الزوج لهاته الرغبة[1].

2. 3 – الطلاق عند اليهودية والمسيحية:

أولت الديانات السماوية الزواج والطلاق اهمية بالغة, ذلك لأنها رأت في الزواج اساس بناء المجتمع السليم, الا أن نظرتهم للطلاق اختلفت نظرا لاختلاف وجهات نظر بعض رجالات الدين في بعض الاحيان, لتوضيح ذلك لابد من تبيين اسباب وشروط الطلاق المعتمدة عند اصحاب اليهودية والمسيحية.

أ. الطلاق عند اليهودية:

في البداية اعطت الديانة اليهودية الحرية الكاملة للرجل في الطلاق وكان يستخدمه لأسباب واهية وحتى بدون اسباب في كثير من الاحيان, وذلك استنادا الى اسس دينية وفي بعض الحالات تركت حرية الطلاق للرجل وذلك في حالات كانت موجبة للطلاق مثل: زنا الزوجة او كونها عقيما لمدة عشر سنين أو عصيان المرأة لأوامر الشريعة اليهودية, واذا طلقها فلا يستطيع العودة إليها بتاتا حتى ولو تزوجت من رجل أخر, في حين لا يستطيع طلاقها عند الزواج منها بسبب هتك عرض لها, وقد كانت عزباء, والزم بزواجها, أو إذا كانت بكرا واتهمها بغير ذلك واستطاع وليها إثبات عكس ما يدعي، في حين لا يجوز للمرأة اليهودية طلب الطلاق مهما كانت الأسباب[2].

ويمكن للكاهن الاكبر أن يقوم بالطلاق بوجود شاهدين وتمزيق كتاب الزواج وتترك الزوجة بيت زوجها اذا كان باسم الزوج, أو باسمهما معا, ويدفع لها تعويضا، أما اذا كان باسم الزوجة فتبقى في البيت ويخرج الزوج, وليس لها نفقة, ولها العدة ومدتها تسعون يوما مهما كانت اسباب الطلاق, وللرجل عدة أيضا إذ ينتظر ثلاثة أعياد[3].

ب. الطلاق عند المسيحية:

حرمت الديانة المسيحية الطلاق, فإن " ما جمعه الرب, لا يفرقه الإنسان ", وشددت في موضوع انحلال الرابطة الزوجية, إلا في بعض المذاهب المسيحية التي أباحت الطلاق والانفصال حديثا ضمن أسباب موجبة وفي أضيق الاحوال[4]، المذهب الكاثوليكي يمنع الطلاق منعا باتا, حيث ينظر إلى الطلاق بمثابة خطيئة, ولكن يجوز التفرقة الجسمية بين الزوجين في حال وجدت الخيانة الزوجية, فالصفة الزوجية تبقى مستمرة، بينما أباح المذهب

---

[1] الخشاب مصطفى: **علم الاجتماع العائلي**, الطبعة الاولى, دار البيان العربي, مصر, سنة1966 ص236.

[2] الكيلاني واخرون: **الطلاق في الديانات الثلاث**, 2013, ص 95.

[3] عبد العظيم شريف: **المرأة في الاسلام والمرأة في العقيدة اليهودية والمسيحية بين الاسطورة والحقيقة**, جمعية الدعوة الاسلامية, مصر, 1995, صفحة 35.

[4] السريني: **احكام الزواج والطلاق في الشريعة**, دار الجامعية, لبنان, 1992.

البروتستانتي الطلاق وقيده بسببين: إما في حالة الزنا لأحد الزوجين, أو بسبب اعتناق أحد الزوجين ديانة أخرى أما الأن فجميع المجتمعات بما فيها الكاثوليكية تعترف بالحق في الطلاق[1].

2. 4 – الطلاق في الإسلام:

أعطى الإسلام أهمية كبرى للزواج, وأعتبره ميثاقا غليظا يوثق روابط المجتمع, ويحرص على عدم انحلاله إلا في أضيق الحدود, وعليه أباح الطلاق في حالة ضرر يدفع ضررا أكبر, بعد أن يكون قد استنفذ كل وسائل اصلاح ذات البين, ووصلت الأمور بين الزوجين إلى استحالة استمرار الحياة الزوجية ولكنه وضعت لانحلاله معايير وقوانين وأنظمة تحفظ كيان المجتمع, واضعا شروطا تحفظ للمرأة والأولاد حقوقهما, بعد أن اعتبره أبغض الحلال عند الله, كما جاء في الحديث النبوي الشريف (أبغض الحلال إلى الله الطلاق)، (رواه أبو داوود وابن ماجه في سننهما وصححه الحاكم).

فالنظام الاسلامي امتاز بالشمولية والدقة لمجمل مناحي الاجتماعية, و جاء متناغما مع الفطرة البشرية, وهو ما يميزه عن غيره من الديانات السماوية الأخرى، ولتحقيق هذه الغاية نجد الإسلام قد حث على الزواج مصداقا لقوله تعالى: ((وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)) سورة الروم , الآية 63.

كما أوضح ذلك الحديث النبوي الشريف: (عن ابن مسعود قال: كنا مع النبي صل الله عليه وسلم شبابا لا نجد شيئا, فقال لنا رسول الله صل الله عليه وسلم " يا معشر الشباب, من استطاع منكم الباءة فليتزوج, ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء"), رواه البخاري في صحيحه ومسلم في صحيحه) وبهذا نجده قد عمل على تنظيم التركيبة الاجتماعية , وجعلها متماسكة مترابطة كي تعكس مجتمعا قويا.

إن اهتمام الإسلام بالأسرة جاء من خلال الدورة الوظيفة التي تقوم بها الأسرة من إنجاب وتربية وإعداد أجيال ليكونوا نافعين لدينهم ومجتمعهم, محافظين على الأخلاق والقيم الدينية[2].

لذا حظي الزواج بالاهتمام الأكبر على أساس أن الأسرة نواة للمجتمع, فصلاحها يعني صلاح المجتمع وفسادها يعني فساد المجتمع، وقد أجمع علماء الاجتماع أن الزواج عنصر بناء في المجتمع في حين اعتبر الطلاق عنصر هدم اجتماعي[3].

---

[1] عيوش ذياب: **أحوال الزواج والطلاق في الضفة الغربية**, مجلة جامعة بيت لحم, عدد الرابع, 1985, صفحة 97.

[2] الخطيب سلوى: **التغيرات الاجتماعية واثرها على ارتفاع معدلات الطلاق**, مقالة علمية, مجلة كلية الآداب, جامعة الملك عبد العزيز, عدد الاول, 2009, ص 222.

[3] خشاب مصطفى: **نفس المرجع**, سنة 1966، ص 238.

3. أنواع الطلاق:

3. 1 – من حيث الأثار:

أنواع الطلاق من حيث الاثار التي يرتبها في إنهاء العلاقة الزوجية ينقسم طبقا لقواعد الشرعية والأنظمة المستمدة منها إلى:

أ. الطلاق الرجعي:

هو الذي يملك الزوج بعد إيقاعه على زوجته ان يعيدها إلى عصمته, من غير عقد جديد ومهر جديد ما دامت في عدتها, ولم يكن هذا الطلاق مسبوقا بطلاق أصلا, او مسبوق بطلقة واحدة فقط, ويحرم على الخاطب أن يصرح بخطبتها أو ان يعرض لها برغبته في خطبتها لأن الزوجة لم تنفصل عن زوجها وله مراجعتها في اي وقت شاء ما دامت في عدتها, اخرج الطبري بسند صحيح عن المغيرة قال: كان إبراهيم لا يرى بأس أن يهدي لها في العدة إذا كانت من شأنه, وأخرج الطبري أيضا في قول القران: " **فيما عرضتم به من خطبة النساء** " قال بذكرها إلي وليها يقول لا تسبقني بها, فهو أن يطلق الرجل زوجته بلفظ من ألفاظ الطلاق وفي هذه الحالة يمكنه مراجعتها طالما انها في العدة بعد الطلقة الأولى والثانية[1].

وقد نص القانون الجزائري على ان كل طلاق يقع رجعيا إلا الطلاق المكمل للثلاثة والطلاق قبل الدخول، وهو ما تنص عليه المادة 50 من قانون الأسرة بقولها: "من راجع زوجته أثناء محاولة الصلح لا يحتاج إلى عقد جديد"[2].

ويترتب على الطلاق الرجعي عدة أثار منها:

- ✓ نقص عدد الطلقات التي يملكها الزوج وهي ثلاث, فإذا طلق زوجته في العدة احتسبت عليه طلقة واحدة فلا يملك بعدها إلا طلقتين.
- ✓ اذا مات أحد الزوجين أثناء العدة ورثه الأخر ميراثا شرعيا.
- ✓ إمكان المراجعة في العدة, فإذا لم يراجع الزوج زوجته قبل انقضاء العدة بانت منه بانقضاء العدة وحينئذ تنتهي الرابطة الزوجية, فلا يملك رجعتها إلا بإذنها وبعقد جديد.
- ✓ بصدور حكم الطلاق اثر محاولة الصلح التي يشرف عليها القاضي يسقط حق الزوج في الرجعة الا بعقد جديد وفقا للمادة 50 من قانون الاسرة الجزائري[3].

---

[1] ثروت محمد شلبي: **الطلاق في لواء رام الله ,دراسة احصائية اجتماعية**, مركز دراسات وتوثيق المجتمع الفلسطيني, فلسطين, 1992, ص 59– 60.

[2] العربي بلحاج: **نفس المرجع**, ص 316.

[3] العربي بلحاج: **نفس المرجع**، ص 326.

3. 2 – الطلاق البائن:

هو الطلاق الذي لا يملك المطلق مراجعة مطلقته إلا بعقد جديد, وكأنه يتزوجها لأول مرة وهو نوعان: طلاق بائن بينونة صغرى وطلاق بائن بينونة كبرى[1].

أ. الطلاق البائن بينونة صغرى:

هو الذي لا يستطيع المطلق إعادة مطلقته إلى عش الزوجية إلا بعقد ومهر جديدين, ومثال ذلك ان يقول الزوج لزوجته أنت طالق, ثم يتركها من دون مراجعة الى أن تنقضي عدتها, ففي هذه الحالة لا يستطيع مراجعتها الا بإذنها ورضاها وبمهر و عقد جديدين, ويجوز التعريض بالخطبة ولا يجوز التصريح بها ان كان الخاطب غير زوجها, أما زوجها فيجوز له التصريح أو التعريض للخطبة [2].

ويكون الطلاق بائن بينونة صغرى في الحالات الاتية:

- ✓ اذا كان الطلاق مقرونا بعوض كما لو قال طلقتك على مؤخر الصداق.
- ✓ اذا كان الطلاق للزوجة قبل الدخول الحقيقي أو الخلوة الصحيحة.
- ✓ اذا كان الطلاق مشبها بما يدل على البينونة مثل أنت طالق بائن.
- ✓ اذا انتهت العدة من الطلاق الرجعي.
- ✓ اذا كان الطلاق موصوفا بوصف حقيقي أو سببي مثل أنت طالق طلقة شديدة.
- ✓ اذا كان الطلاق مقرونا بعدد أو إشارة[3].

ب. الطلاق البائن بينونة كبرى:

هو الطلاق الذي لا يستطيع فيه الزوج ان يعيد زوجته إليه إلا بعد أن تتزوج بزوج أخر زواجا صحيحا أي أن الزوج المطلق لا يستطيع إعادة المطلقة إلى حياة الزوجية إلا بعد أن تتزوج برجل أخر ويدخل بها أو يموت عنها وتنقضي عدتها منه ويكون الطلاق بائنا بينونة كبرى في حالة واحدة, وهي إذا كان الطلاق مكملا للثلاثة وهو ما نصت عليه المادة 51 من القانون الاسرة بقولها: " لا يمكن أن يراجع الرجل من طلقها ثلاث مرات متتالية إلا بعد أن تتزوج غيره وتطلق منه أو يموت عنها بعد البناء " ويترتب على الطلاق البائن بينونة كبرى الأمور التالية:

---

[1] العربي بلحاج: **نفس المرجع** ، ص 327.

[2] ثروت محمد شلبي : **نفس المرجع** ، ص 60.

[3] ثروت محمد شلبي: **نفس المرجع**, ص 61.

- ✓ يزيل الملك والحل معا, ولا يبقى للزوجة أثر سوى عدة وما يتبعها.
- ✓ يحل به مؤخر الصداق.
- ✓ يمنع التوارث بين الزوجين إلا اذا كان الطلاق بقصد الحرمان من الميراث.

تعد المطلقة من المحرمات المؤقتة على المطلق, حتى تتزوج زوجا أخر غيره, ويدخل بها الزوج الثاني دخولا حقيقيا, ثم يطلقها وتنقضي عدتها منه, والحكمة في عدم حل المطلقة ثلاثا لمن طلقها إلا بعد أن تتزوج بأخر غيره ثم يطلقها أو يموت عنها بعد البناء وذلك لاستفحال الخصومة بين الزوجين وعبث الزوج بالطلاق[1].

3. 3 – من حيث وقوعه ومشروعيته:

أ. الطلاق السني:

هو الطلاق الواقع على الوجه الذي ناد به الشرع, وهو أن يطلق الزوج زوجته طلقة واحدة في الطهر (غير حائض), لم يمسسها فيه, وهو الطلاق المشروع, ويكون بأن يطلق مرة يعقبها رجعة, ثم مرة ثانية يعقبها رجعة, ثم يخير بعد ذلك إما أن يمسكها أو يفارقها بإحسان فهو طلاق الذي وافق إيقاعه أمر الله تعالى وأمر رسول الله صل الله عليه وسلم, أي طلاق في الدائرة الشرعية التي رسمها الاسلام لإتباعها فالطلاق المشروع هو ما كان مرة بعد مرة, بتطليقة واحدة, بحيث يكون الطلاق رجعيا يملك الزوج بعد كل مرة أن يمسك زوجته بمعروف وذلك بمراجعتها, قال الله تعالى ((الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان)) سورة البقرة, الآية 229.

ب. الطلاق البدعي:

هو الطلاق المخالف للشرع كأن يطلقها ثلاثا بكلمة واحدة, أو متفرقات بمجلس واحد, كأن يقول: أنت طالق, أنت طالق, أنت طالق, أو يطلقها اثنتين بكلمة واحدة, أو يطلقها في حيض أو نفاس أو في طهر جامعها فيه, وقد أجمع العلماء على أن الطلاق البدعي حرام وأن فاعله أثم, واختلفوا هل يقع أم لا فقال بعضهم يقع وقال البعض الأخر لا يقع.

3. 4 – من حيث الصيغة:

ينقسم الطلاق من حيث الصيغة إلى نوعين صرح وكناية.

أ. الطلاق الصريح:

ويكون باللفظ الذي يفهم منه المراد ويغلب استعماله عرفا في الطلاق مثل أنت طالق, طلقتك، ومطلقة وغير ذلك مما هو مشتق من لفظ الطلاق, وألفاظ الطلاق الصريحة كما جاءت في القران الكريم ثلاثة وهي:

[1] العربي بلحاج: **نفس المرجع** ، ص (331-334).

الطلاق, والفراق, والسراح, ويقع الطلاق بهذه الألفاظ دون الحاجة إلى نية تبين المراد منه لظهور دلالته ووضوح معناه.

ب. الطلاق الكناية:

وهو كل لفظ يحتمل الطلاق وغيره ولم يتعارف عليه الناس في الطلاق مثل قول الرجل لزوجته: الحقي بأهلك اذهبي أو أخرجي أو أنت بائن أنت حرام علي حرام إلى غير ذلك, ولا يقع الطلاق بهذه الألفاظ إلا بالنية, كما يقع الطلاق بالكتابة, فإن كانت الكتابة صريحة بالطلاق يقع الطلاق, وإن كانت الكتابة فيها كناية فهي تفتقر إلى النية فإن كان الطلاق وقع والا فإنه لا يقع ويمكن للزوج ان يرسل رسولا الى زوجته يقول لها انت طالق فيقع الطلاق بمجرد التلفظ, كما يقع الطلاق بالإشارة بالنسبة للأخرس لعدم قدرته على النطق, اما غير الأخرس فلا يقع الطلاق بصدور إشارة منه.

3. 5 – من وجهة نظر اجتماعية:

قدم بول لوهان في عام 1970 سته أوجه للطلاق وهي ما يلي:

أ. **الطلاق العاطفي:** الذي يمثل مشكلة فشل الزواج بسبب تدهور الرباط العاطفي بين الزوجين.

ب. **الطلاق القانوني:** الذي يقضي بانفراد عقد الزواج.

ج. **الطلاق الاقتصادي:** الذي ينطوي على التعامل مع تقسيم الملكية والمال, أي فصل ملكية المطلق عن ملكية المطلقة.

د. **طلاق الزوجين مع الاحتفاظ بالأبوة والأمومة:** الذي يتضمن قرارات تأخذ بعين الاعتبار الوصايا على الأبناء والحقوق ورعايتهم وتفقد مصالحهم وشؤونهم.

هـ. **الطلاق المجتمعي:** أي مؤثرات الطلاق القانوني على الروابط الصداقية والمؤسسية التي يكتسبها المطلق والمطلقة.

و. **الطلاق النفسي:** الذي يركز على محاولة الشريك أو الشريكة لاكتساب استقلالية واعتبار ذاتي أو استرجاع الاستقلال الشخصي الذاتي للشريك بعد طلاقه قانونيا[1].

[1] معن عمر خليل: **علم اجتماع الاسرة**, جامعة اليرموك, دار الشروق للنشر, عمان, طبعة الثالثة, 2004, ص 222-223.

4. أسباب انتشار ظاهرة الطلاق:

هناك أسباباً كثيرة تكمن وراء اتساع ظاهرة الطلاق وانتشارها التي لو كان ممكناً تجاوزها لما ظهر الطلاق بصورته واسعة الانتشار، وتتمثل الأسباب فيما يلي:

4. 1 – أسباب ذاتية:

تتمثل بعدم التفاهم بين الزوجين وعدم طاعة الزوجة لزوجها كالخروج المتكرر من البيت والحرية الزائدة وقلة اهتمامها بالواجبات الأسرية وبزوجها، فضلاً عن سوء اختيار الزوجة الذي أدى إلى علاقات عاطفية وجنسية وخيانة زوجية خارجية، ونمو الشكوك والخشية من الرغبة في الزواج الثاني علاوة على التباين في المستوى التعليمي وعدم التفاهم والانسجام الثقافي، والاستهتار وعدم تحمل مسؤولية الزوج وضعف شخصيته فضلا عن التسرع في اتخاذ قرار الزواج والطلاق.

4. 2 – أسباب ديموغرافية:

تنحصر في سن الزواج الأول وعدم القدرة على الإنجاب بالإضافة إلى إنجاب الإناث فقط و السكن مع الأهل وفارق السن بين الزوجة كذلك زواج القرابة.

4. 3 – أسباب اقتصادية:

تتمثل في عدم القدرة على تلبية احتياجات الأسرة بسبب الفقر والبطالة وغلاء المعيشة وتزايد متطلبات الحياة العصرية والفرق بين واقع المستوى الاقتصادي لأسرة الزوجة قبل الزواج وواقع المستوى الاقتصادي لزوجها.

4. 4 – أسباب اجتماعية:

ناتجة عن كثرة إنجاب البنات من بين أسبابه الزواج المبكر، الذي يجبر الأسرة على تزويج بناتها خشية بقاء هذا العدد الكبير دون زواج، وزواج البدل وتدخل الأهل في حياة الزوجين، فضلاً عن تحيز الأهل للابن أو الابنة، كما كان لضعف الالتزام بالقيم والعادات الاجتماعية والحرية الزائدة ودور وسائل الإعلام والإنترنت والهاتف الخلوي مفعولها في التأثير في طبيعة العلاقة الزوجية.

5. أثار الطلاق:

5. 1 – على المطلقة:

إن المرأة بفطرتها تكره كلمة طلاق, ولا تحب أن تسمعها ولو كانت راغبة في الطلاق عن زوجها ولهذا كان الطلاق بالنسبة لها امر يؤرقها ويدخل على نفسها القلق والاضطراب, هذا إذا كان الطلاق قد وقع لضرورة تبيحه, فإذا كان قد وقع دون ضرورة شرعية فإن أثاره أشد ضرر عليها, فأبرز ما يفعله الطلاق على الزوجة هو العوز المالي الذي كان يقوم به الزوج أثناء قيام الزوجية مما يؤدي إلى انخفاض في المستوى المعيشي خصوصا إذا لم يكن لها عائل أخر أو مورد رزق أخر تعيش منه حياة شريفة كريمة بعيدة عن المنزلقات الأخلاقية التي لا يعصم منها إلا أصحاب دين قوي[1].

ينظر المجتمع للمطلقة على انها مصدر انهيار الأسرة وفشلها, ولهذا يعزف الرجال عن التقدم للزواج منها غالبا فلا يتاح لها أن تعيش حياة زوجية مرة ثانية, وتبقى النظرات القاسية تلاحقها مما يدفعها إلى الانحراف أو تقع فريسة للاضطرابات النفسية التي قد تنتهي بها إلى الانهيار العصبي, وكذلك هي نظرة فيها ريب وشك في سلوكها وتصرفاتها مما يشعرها بالذنب والفشل العاطفي والجنسي وخيبة الأمل والإحباط مما يزيدها تعقيدا ويؤخر تكيفها مع واقعها الحالي, فرجوعها إلى أهلها بعد أن ظنوا أنفسهم ستروها بزواجها وصدمتهم بعودتها موسومة بقلب مطلقة وأنهم سيتخلون عن مسؤولية أطفالها وتربيتهم مما يرغم الأم في كثير من الأحيان على التخلي عن حق في رعايتهم[2].

وقد وجد باس " BASS " 1982، أن النساء المطلقات أكثر قلقا واكتئابا من النساء المتزوجات وكذلك فإن المطلقات يعانين ضغوطا نفسية عالية بسبب مسؤوليات تربية الأطفال في الوقت الذي يكن فيه محرومات من الإشباعات التي يمثلها رفيق الحياة, مما يسبب ضغوطات اجتماعية تنتهي بهن الى تدهور حالتهن[3].

---

[1] صالح الصقور: **موسوعة الخدمة الاجتماعية المعاصرة**, دار زهران للنشر, عمان, 2008, ص 36.

[2] صالح الشقير: **نفس المرجع**, ص 37.

[3] رواية محمود حسن دسوقي: **التغير الاجتماعي بين نظرية والتطبيق**, دار مجدلاوي, عمان, 1996, ص 13.

5. 2 – أثار الطلاق على المطلق:

بعد الزلزال الاجتماعي الذي أصاب الرباط الزواجي, فإنه تحصيل حاصل أن يصاب المطلق بالاكتئاب والانعزال واليأس والإحباط وتسيطر على تفكيره أوهام كثيرة وأفكار سوداوية وتهويل الأمور وتشابكها, الأمر الذي يخلق عنده الشك والريبة من كل شيء يقترب منه فتفقد أفكاره الاتزان وأحكامه الاستقرار والتوازن[1].

وقد أظهرت الدراسات أن تأثير الطلاق على الرجال يفوق تأثيره على النساء, وأن هذا الفرق بين الجنسين يظهر بعد الطلاق مباشرة، حيث يفتقد الدعم الذي يوفره الزواج عادة, ولا يجدون الفرصة التي تجدها النساء للتعبير عن مشاعرهم للأصدقاء من حولهم[2].

ويسبب الطلاق للمطلق قلقا نفسيا, فالأسرة التي أنفق على تكوينها, وكان يرجو أن يحي في ظلها في مودة واستقرار, ينفرط عقدها ويتفرق جمعها ويشعر بأن حياته بعد الطلاق حتى ولو كان هو الذي يسعى إليه وأوقعه دون حاجة يخيم عليه الملل والضياع، والخوف الأكبر عند المطلق هو مخاوفه من صدود أبنائه عنه وتفكيرهم الذي قد يذهب الى اتهامه بقصوره في تحمل مسؤولياتهم[3].

5. 3 – أثار الطلاق على أبناء المطلقين:

ان سلامة جسم وروح الاطفال وأخلاقهم مرتبطة تمام الارتباط بما يجري بين والديهم فإذا كانت علاقة الوالدين حسنة ينعكس ذلك على الاطفال, وإلا فإن تأثير العلاقة بين الزوجين على الأطفال لابد منه[4].

فالطلاق يعد صدمة قوية لهم وبالذات في السنة الأولى من الطلاق اذا يكون وقوعه عليهم مؤلما من الناحية النفسية والأسرية بحيث تقل رعايتهم الأبوية لهم وتتدهور صحتهم وتهبط معنوياتهم فيواجهوا هذا الانحطاط المعنوي بالبكاء واليأس والتمرد على سلطة أبويهم[5].

وتؤكد نتائج الدراسات على أن المشاكل الزوجية تؤدي الى مشاكل سلوكية لدى الطفل – عدوانية, غضب مقاومة في الرشد – أكثر منها مشاكل انفعالية, كالعزلة الاجتماعية, القلق, الاكتئاب والاضطرابات الجسدية ومن العواقب النفسية للطلاق على الابناء نجد:

---

[1] معن خليل عمر: **نفس المرجع**, 2004, ص 223.

[2] روبرت مكلفين, رتشارد غروس: **نفس المرجع**, ص 179.

[3] معن خليل عمر: **نفس المرجع**, 2004, ص 233.

[4] حبيب الله الطاهري: **نفس المرجع**, ص 130.

[5] معن خليل عمر معن عمر: **نفس المرجع**, ص 233.

القلق: تشعر غالبية الاطفال بالقلق وبشكل خاص عندما تسود في فترة ما قبل الانفصال الخلافات والشجار والعدوانية وأعمال العنف بين الوالدين.

الاكتئاب: غالبا ما يعيش الأطفال أثناء الطلاق مشاعر الخسارة وعلى عكس الأحداث الأخرى المحزنة كموت أحد الوالدين مثلا فإن مشاعر الفقدان التي أثيرت بسبب الطلاق تستمر لسنوات طويلة في كثير من الحالات وفي أثناء الطلاق يمكن للفوضى التي أخرجت الاطفال عن احساسهم بانتظام الحياة أن تسبب لديهم الغضب والاكتئاب[1].

يشعر ابناء المطلقين بأنهم يختلفون عن أترابهم وأقل قيمة منهم, فمشاعر الذنب ناتجة عن الطلاق والخجل من الخلافات العائلية والعدوانية السائدة في المنزل تعزز مشاعر الاختلاف.

وتختلف ردود الأفعال السابقة الذكر باختلاف السن, فتحت السنتين لا يمتلك الطفل بعد القدرة على إدراك ما يعنيه الزواج والطلاق, وطالما بقي الطفل يمتلك اتصالا مع والديه فإن ردود الفعل المحتملة تكون قصيرة الأمد في العادة[2].

يشير إقبال محمد بشير, وسلمى محمود جمعة إلى أن من أهم الأثار المترتبة على الطلاق كالتالي:

- الصراع العاطفي للأطفال بين حبهم لكل من الوالدين, وعدم قدرتهم على الانحياز لجانب دون أخر.
- معاناة الأطفال لإحساس عميق بالتهديد والخوف, نتيجة لما يصاحب الطلاق من اضطراب كبير في اوضاع الأسرة المختلفة.
- استغلال الاطفال للانتقام والإيذاء المتبادل بين الزوجين.
- ينظر الطفل الى المجتمع من خلال أسرته , ومن تجاربه فيها فتترسب في نفسه الكثير من الانطباعات التي تتخذ منها أحكاما عامة وتؤثر في سلوكه[3].

[1] سامر جميل رضوان: **نفس المرجع**, ص 458-459.

[2] سامر جميل رضوان: **نفس المرجع** , ص 460.

[3] أحمد الكندي: **نفس المرجع**, ص 216-217.

خلاصة:

و في الأخير يبقى الطلاق ظاهرة ديموغرافية تتمثل في فقدان الرابطة الزوجية وحلها والتي من خلالها يتأثر البناء الاجتماعي والديموغرافي, فالبناء الاجتماعي يبدو تأثره جليا من خلال ضعف الرباط الاجتماعي والأسري وبروز أشكال عديدة من الانحراف داخل الوسط الاجتماعي أما تأثيره على البناء الديموغرافي من خلال تأثيره السلبي على معدلات الولادات مما يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الطبيعي, لذلك فالطلاق هو أمر وارد أو حتمي وجوده في ظل غياب التوعية التي يحتاجها الفرد الإنساني اليوم وبشدة من أجل تفاديه.

الفصل الثالث

معدلات الطلاق في الجزائر

تمهيد

1- معدلات الطلاق في الجزائر

2- معدلات الطلاق في ولاية الوادي

3- معدلات الطلاق في بلدية الوادي

4- مقارنة معدلات الطلاق على المستوى الوطني والمحلي

خلاصة

تمهيد:

إن الطلاق كغيره من الظواهر الديموغرافية الأخرى لا يقتصر فقط على رقعة جغرافية معينة أو جنس معين أو ديانة معينة, بل هو ظاهرة تجتاح جميع المجتمعات الإنسانية فكما أن الزواج وتشكيل أسرة حق فالطلاق هو حل هاته الرابطة وهو حق كذلك, وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى معدلات الطلاق كظاهرة اجتاحت الجزائر في السنوات الاخيرة, ثم تناول معدلات الطلاق في ولاية الوادي وأخيرا الحديث عن معدلات الطلاق في بلدية الوادي التي هي محل الدراسة، ثم قمنا بمقارنة معدلات الطلاق على المستوى الوطني والمحلي.

1. معدلات الطلاق في الجزائر:

الجدول رقم (01) تطور معدلات الطلاق في الجزائر بين 2010 و2019

الإحصائيات / السنة	عدد السكان في وسط السنة	الزواج	الطلاق	معدل الطلاق الخام بـ ‰	معدل الطلاق العام بـ %
2010	35978000	345000	49845	1.39	14.46
2011	36717000	369000	54826	1.49	14.86
2012	37495000	371000	54985	1.47	14.81
2013	38297000	388000	57461	1.50	14.81
2014	39114000	386000	60844	1.56	15.75
2015	39963000	369000	59909	1.50	16.23
2016	40836000	357000	62128	1.52	17.42
2017	41721000	340000	65637	1.57	19.32
2018	42578000	332000	65690	1.54	19.80
2019	43424000	315000	65967	1.52	20.94

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل البياني رقم (01) تطور معدل الطلاق الخام في الجزائر بين 2010 و2019

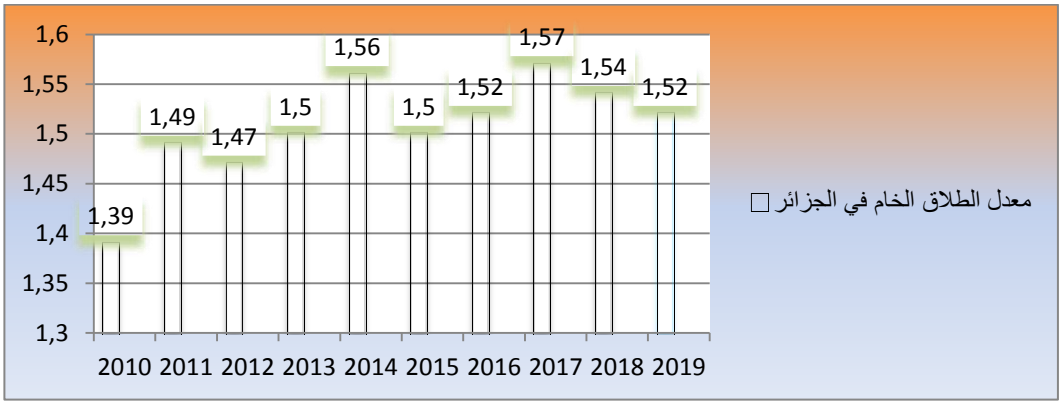

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول (01) والشكل البياني رقم (01)، يتضح أن معدل الطلاق الخام في الجزائر والذي هو حاصل قسمة عدد حالات الطلاق في السنة على عدد السكان في منتصف تلك السنة مضروب في 1000 حيث يتبين أنه في تزايد مستمر من بداية سنة 2010 إلى سنة 2014, ثم انخفض في سنة 2015، ثم عاد للارتفاع في سنة 2016 إلى سنة 2017، ثم عاد وانخفض سنة 2018 إلى غاية 2019، ومن خلال تتبع تطور معدل الطلاق الخام في الجزائر يلاحظ أنه في تذبذب على مدار الفترة.

الشكل البياني رقم (02) تطور معدل الطلاق العام في الجزائر بين 2010 و2019

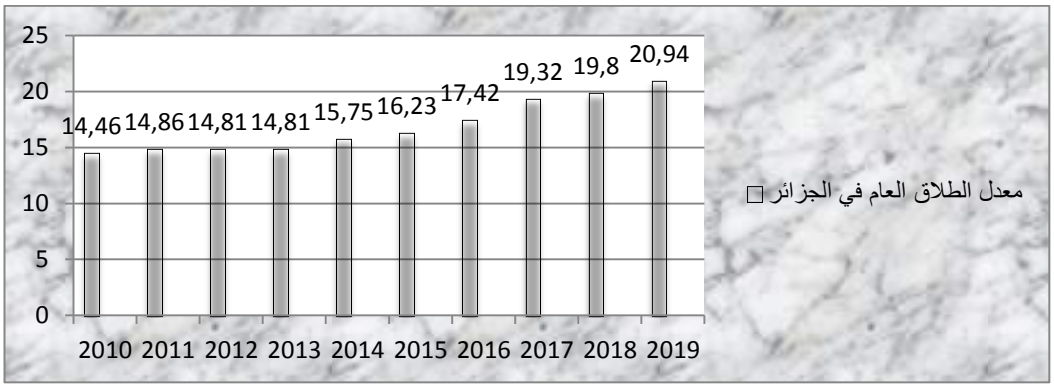

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول (01) والشكل البياني رقم (02)، يتضح أن معدل الطلاق العام في الجزائر والذي هو حاصل قسمة عدد حالات الطلاق في السنة على عدد حالات الزواج في نفس السنة مضروب في 1000 حيث يتبين أنه في تزايد من سنة 2010 إلى غاية 2011، ثم انخفض سنة 2012، ليستقر في نفس القيمة سنة 2013 بعد ذلك أستمر في الارتفاع حتي سنة 2019، ومن خلال تتبع تطور معدل الطلاق العام في الجزائر يلاحظ أنه في تذبذب على مدار الفترة.

2. معدلات الطلاق في ولاية الوادي:

الجدول رقم (02) تطور معدلات الطلاق في ولاية الوادي بين 2010 و2019

الإحصائيات / السنة	عدد السكان	عدد السكان في منتصف السنة	الزواج	الطلاق	معدل الطلاق الخام بـ ‰	معدل الطلاق العام بـ %
2010	694460	703580	6359	683	0.97	10.74
2011	712700	722100	7388	570	0.79	7.72
2012	731500	741170	7561	578	0.78	7.64
2013	750840	761370	8000	750	0.99	9.38
2014	771900	781450	6358	729	0.93	11.47
2015	791000	805500	8150	786	0.98	9.64
2016	820000	833000	8307	885	1.06	10.65
2017	846000	859600	7970	1113	1.29	13.96
2018	873200	886600	8160	902	1.02	11.05
2019	900000	912500	8370	912	0.99	10.90

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لإحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي

الشكل البياني رقم (03) تطور معدلات الطلاق الخام في ولاية الوادي بين 2010 و2019

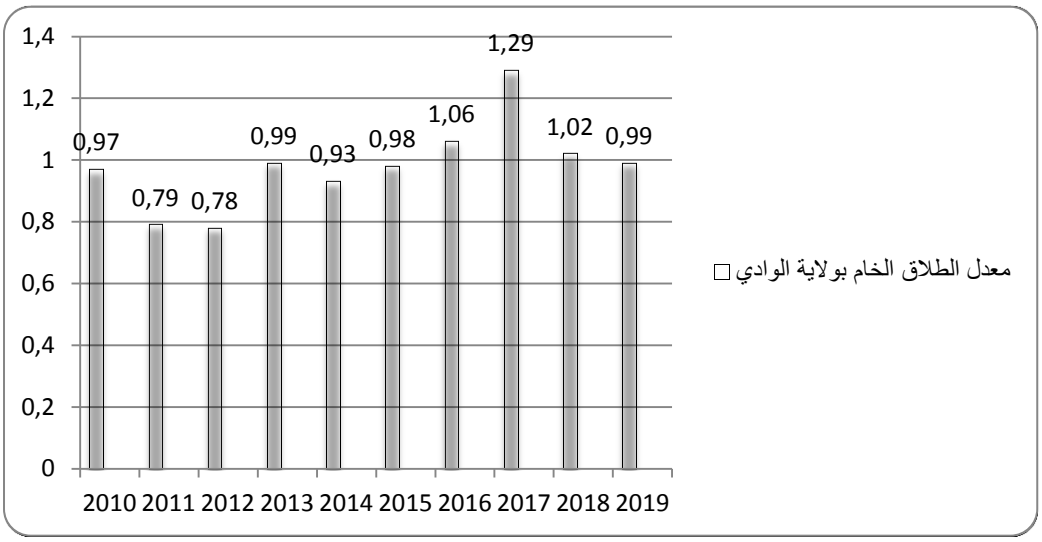

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لإحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي

من خلال الجدول (02) والشكل البياني رقم (03)، يتضح أن معدل الطلاق الخام في ولاية الوادي في انخفاض إلى غاية سنة 2012 أين أرتفع سنة 2013, ثم عاد في الانخفاض في سنة 2014, ثم ارتفع سنة 2015 إلى غاية 2017، لينخفض سنة 2018 إلى سنة 2019، ومن خلال تتبع تطور معدل الطلاق الخام في ولاية الوادي يلاحظ أنه في تذبذب على مدار الفترة.

الشكل البياني رقم (04) تطور معدل الطلاق العام في ولاية الوادي بين 2010 و2019

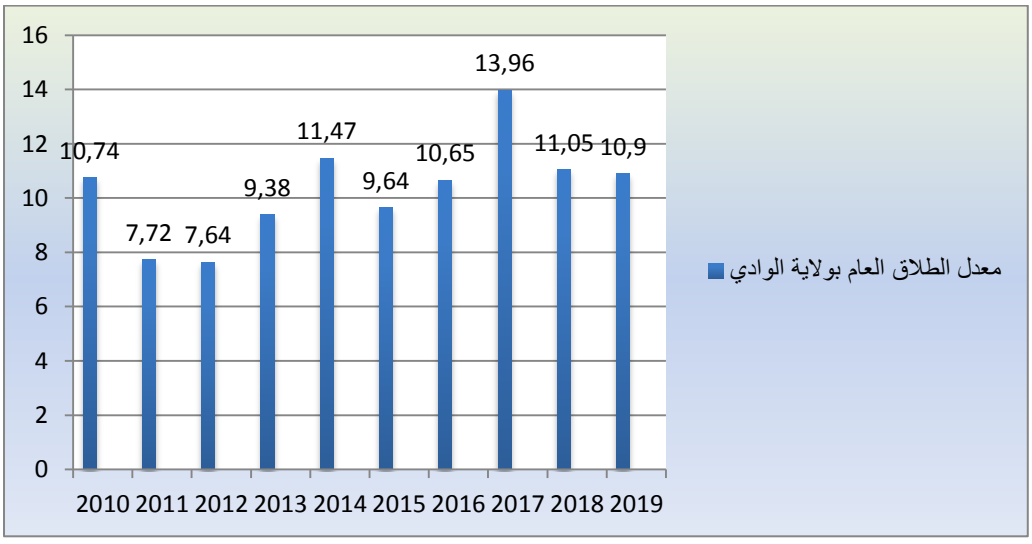

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لإحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي

من خلال الجدول (02) والشكل البياني رقم (04)، يتضح أن معدل الطلاق العام في ولاية الوادي في انخفاض من سنة 2011 إلى غاية 2012 أين ارتفع سنة 2013 إلى غاية 2014، ثم انخفض سنة 2015، بعد ذلك أرتفع سنة 2016 إلى 2017، ثم انخفض سنة 2018 ليستمر في الانخفاض حتى سنة 2019، ومن خلال تتبع تطور معدل الطلاق العام في ولاية الوادي يلاحظ أنه في تذبذب على مدار الفترة.

3. معدلات الطلاق في بلدية الوادي:

الجدول رقم (03) تطور معدلات الطلاق في بلدية الوادي بين 2010 و2019

الإحصائيات / السنة	عدد السكان	عدد السكان في منتصف السنة	الزواج	الطلاق	معدل الطلاق الخام بـ ‰	معدل الطلاق العام بـ %
2010	144210	146045	1388	102	0.70	7.35
2011	147880	149775	1644	69	0.46	4.20
2012	151670	153598	1730	118	0.77	6.82
2013	155525	157630	1730	118	0.75	6.82
2014	159735	161645	1568	150	0.65	9.57
2015	163555	166450	1812	256	1.54	14.13
2016	169345	171795	1731	210	1.22	12.13
2017	174245	177100	1745	283	1.60	16.22
2018	179955	182223	1780	348	1.91	19.55
2019	184490	187567	1782	221	1.18	12.40

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لإحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي

الشكل البياني رقم (05) تطور معدل الطلاق الخام في بلدية الوادي بين 2010 و2019

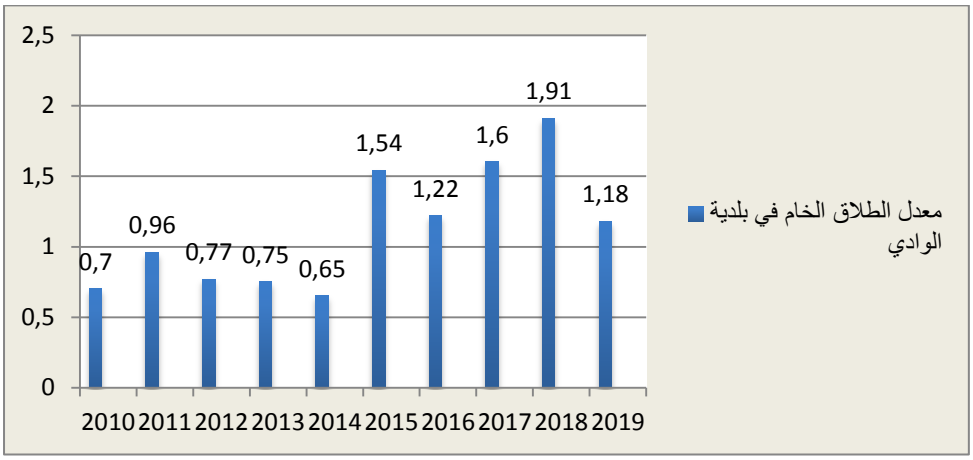

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لإحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي

من خلال الجدول (03) والشكل البياني رقم (05)، يتضح أن معدل الطلاق الخام في بلدية الوادي انخفض سنة 2011، ثم أرتفع سنة 2012 إلى غاية سنة 2013, لينخفض سنة 2014 ثم يعود للارتفاع سنة 2015، ثم ينخفض سنة 2016، ثم يرتفع سنة 2017 إلى غاية سنة 2018, لينخفض سنة 2019، ومن خلال تتبع تطور معدل الطلاق الخام في بلدية الوادي يلاحظ أنه في تذبذب على مدار الفترة.

الشكل البياني رقم (06) تطور معدل الطلاق العام في بلدية الوادي بين 2010 و2019

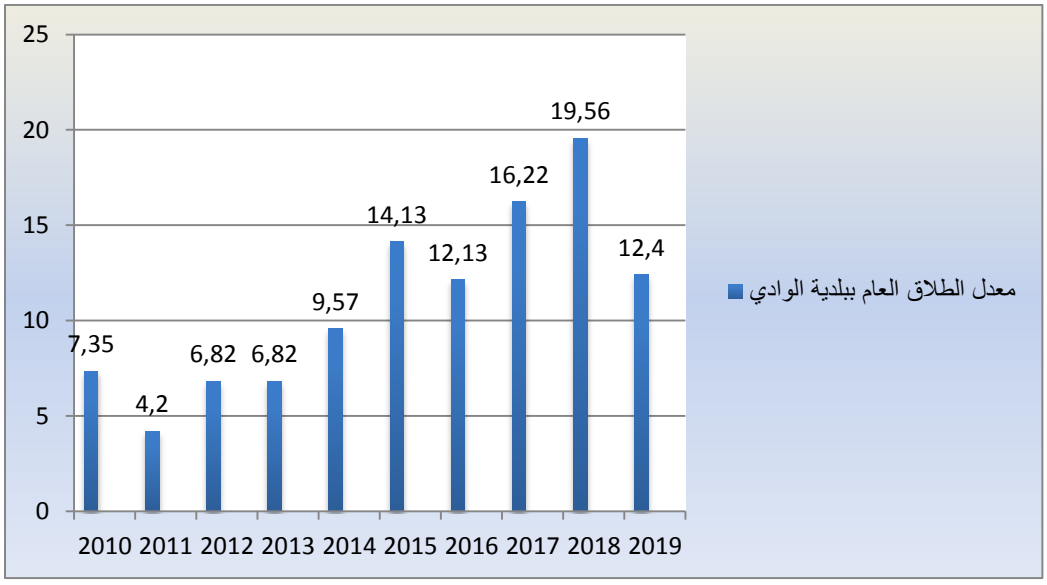

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لإحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي

من خلال الجدول (03) والشكل البياني رقم (06)، يتضح أن معدل الطلاق العام في بلدية الوادي أنه في انخفاض إلى غاية سنة 2011، ثم ارتفع سنة 2012 ليستقر في نفس القيمة سنة 2013، ثم يرتفع سنة 2014 إلى غاية 2015، ثم انخفض سنة 2016، ثم عاد في الارتفاع سنة 2017، ثم انخفض سنة 2018 واستمر في الانخفاض إلى غاية سنة 2019، ومن خلال تتبع تطور معدل الطلاق العام في بلدية الوادي يلاحظ أنه في تذبذب على مدار الفترة.

4. مقارنة تطور معدلات الطلاق بين المستوى الوطني والمحلي:

4. 1 – مقارنة تطور معدلات الطلاق الخام بين المستوى الوطني والمحلي:

من خلال تتبع تطور معدلات الطلاق الخام على المستوى الوطني والمحلى يتضح ان معدل الطلاق الخام في الجزائر في بداية الفترة بالارتفاع وهو عكس ما كان عليه تطور معدل الطلاق الخام في ولاية الوادي في بداية الفترة بينما كلا المعدلين تذبذبا خلال الفترة المدروسة أي بين 2010 و 2019، كذلك كلا تطور المعدلين انخفضا في نهاية الفترة.

4. 2 – مقارنة تطور معدلات الطلاق العام بين المستوى الوطني والمحلي:

من خلال تتبع تطور معدلات الطلاق العام على المستوى الوطني والمحلى يتضح ان معدل الطلاق العام في الجزائر في بداية الفترة بالارتفاع وهو عكس ما كان عليه تطور معدل الطلاق العام في ولاية الوادي في بداية الفترة بينما كلا المعدلين تذبذبا خلال الفترة المدروسة أي بين 2010 و 2019، و في نهاية الفترة أرتفع معدل الطلاق على المستوى الوطني بينما انخفض على المستوى المحلي.

خلاصة:

وفي الأخير فإن هذا الفصل قد تم فيه رصد معدلات الطلاق في الجزائر من خلال عرض بعض الإحصائية للطلاق تتبعا لعدد من السنوات بداية من سنة 2010 وصولا الى سنة 2019 حيث نجد أن هناك ارتفاعا ملحوظا في نسب الطلاق في الجزائر, ثم الانتقال إلى الطلاق في ولاية الوادي من خلال رصد أعلى نسب في معدلات الطلاق بداية من سنة 2010 وصولا لسنة 2019, تليها عرض نسب الطلاق في بلدية الوادي التي تعتبر ميدان الدراسة الحالية وذلك من خلال عرض نسب الطلاق في بلدية الوادي عبر سنوات عدة بداية من سنة 2010 وصولا لسنة 2019, وما يلاحظ عموما ان هناك تزايد في نسب الطلاق في الجزائر عامة وفي ولاية الوادي خاصة ثم بلدية الوادي كمحل للدراسة أكثر تخصيصا.

الجـــــانب الميداني

الفصل الرابع
الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد

1- منهج الدراسة

2- مجالات الدراسة

3- مجتمع وعينة الدراسة

4- أدوات جميع البيانات

5- الاساليب الاحصائية

خلاصة

تمهيد:

سيتم التناول في هذا الفصل الاجراءات المنهجية الخاصة بالدراسة والتي من خلالها يتم تأطير بحثنا منهجيا وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الذي سيتم به إجراءه, بالإضافة إلى تحديد المنهج المتبع، وكذا مجالات الدراسة وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، والتطرق إلى أدوات جمع البيانات والوسائل المعتمد في عملية جمع المعلومات واخيرا ابراز اهم الاساليب الاحصائية المعتمدة في عرض وتحليل النتائج.

1. منهج الدراسة:

يعتبر المنهج أحد العناصر المهمة في البحث العلمي والتي من خلالها يتمكن الباحث من دراسة موضوع بحثه بطريقة منظمة ومرتبة عبر سلسلة من المراحل والخطوات للوصول إلى حقائق معينة ويمكن تعريف المنهج على أنه "هو أسلوب فني يتبع في تقصي الحقائق وتباينها "[1].

بالإضافة إلى أن المنهج هو: "هي طريق إجرائي مركب ومتكامل, يعتمده الباحث للوصول إلى حقيقة جديدة ينشدها للتغلب على مشكلة تستهويه أو غامضة عليه, أو تتسبب له أو لمجتمعه حرجا علميا أو اجتماعيا أو عمليا سلوكيا "[2].

المنهج هو الطريق الذي يستعين به الباحث للوصول إلى الهدف من البحث وتختلف المناهج باختلاف طبيعة الموضوع ومشكلات البحث واختلاف الأهداف التي يرغب الباحث في تحقيقها والوصول إليها.

وبالنسبة لموضوع بحثنا الموسوم ب: " استخدام تقنية الانحدار اللوجستي لتحديد أهم مسببات الطلاق في الجزائر لسنة 2021 – بلدية الوادي نموذجا – ", فقد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لبلوغ الأهداف المرجوة من البحث.

فالمنهج الوصفي هو طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي تم التوصل اليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها[3].

2. مجالات الدراسة:

من المعروف أن لكل دراسة حدود ومجالات تنحصر حولها وذلك من أجل معرفة المكان والزمان الذي سيجري فيه الباحث دراسته وعلى من سيجري هاته الدراسة, وبالنسبة لبحثنا هذا فقد اشتمل على الحدود ومجالات التالية:

2. 1 – المجال البشري:

شملت دراستنا عينة قصدية من متزوجين ومطلقين القاطنين في بلدية الوادي، والبالغ عددهم 200 شخص.

2. 2 – المجال الزماني:

من المعروف أن لكل دراسة وقت محدد ينزل فيه الباحث العلمي إلى الميدان وفي الدراسة الحالية قمنا بدراسة ميدانية في بلدية الوادي ابتداء من تاريخ : 2021/04/11 إلى 2021/05/25 إذ دامت الدراسة حوالي 45 يوما, حيث تم خلالها التعرف على عينة الدراسة وتوزيع الاستبيانات عليهم واسترجاعها وذلك عبر فترات.

---

[1] مروان عبد المجيد إبراهيم: **أسس البحث العلمي**, دار الوراق, الطبعة الأولى, عمان, سنة 2012, الصفحة 64.

[2] محمد زياد حمدان: **البحث العلمي كنظام**, دار التربية الحديثة, الأردن, صفحة 61.

[3] محمد سرحان علي محمود: **مناهج البحث العلمي**, دار الكتب, طبعة الثالثة, الجمهورية اليمنية, صفحة 46.

2. 3 – المجال المكاني:

تمت الدراسة الميدانية ببلدية الوادي, هذه البلدية تتميز بكونها عاصمة الولاية التي تشتهر بكونها مدينة صحراوية ذات طابع سياحي تقع على بعد 650 كلم جنوب شرق العاصمة الجزائر, مناخها صحراوي معتدل إلى بارد شتاء وحار صيفا.

3. مجتمع وعينة الدراسة:

3. 1 – مجتمع الدراسة:

مجتمع البحث هو" مجموعة الأفراد والمنشأة أو الأحداث أو المشاهدات أو الظواهر التي تشكل موضوع الدراسة أو البحث, كما يعرف كذلك على أنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث أو جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يشكلون موضوع مشكلة البحث, أي أنه كل العناصر التي تنتمي لمجال الدراسة[1].

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المتزوجين والمطلقين القاطنين في بلدية الوادي.

3. 2 – عينة الدراسة:

تعتبر العينة أهم المحاور الأساسية في البحث العلمي, وهي عبارة عن جزء من كل قصد التحقق من فرضيات البحث, كما تعرف العينة على أنها " مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة "[2].

بالإضافة إلى أنها " جزء من عناصر مجتمع الدراسة يحدد عناصره وفق أسس علمية ومنطقية لتكون عناصر العينة ممثلة تمثيلا واقعيا لجميع عناصر المجتمع المدروس "[3].

لقد تم في بحثنا هذا اختيار عينة قصدية من متزوجين ومطلقين القاطنين في بلدية الوادي, حيث استخرجت من حساب الحجم الادنى للتمثيل العينة بالقانون التالي: $m \geq (p*q*(z*z))/(0.05*0.05)$

و بتطبيق عددي $0.345744/0.0025=138.29=139$

حيث نسبة السكان المستهدفين = p والمقدرة بـ 10%, النسبة المتممة لها = q والتي تساوي 90%

القيمة المعيارية الموافقة لمستوى معنوية 0.05 المستخرجة من جدول التوزيع الطبيعي= (z*z)

ومنه اتصلت بمصالح بلدية الوادي أين تم تزويدنا بأسماء وعناوين المطلقين والمطلقات وكذا المتزوجين والمتزوجات وقمنا بالاتصال بهم وتوزيع الاستمارات عليهم، حيث قمت بتوزيع 220 استمارة، ردت منها 200 استمارة ومنه اجريت الدراسة على 200 مفردة، وهنا كانت صعوبات الدراسة أين قوبلت بالرفض من العديد من الاشخاص وذلك لحساسية الموضوع، لكن رغم ذلك وجدت المساعدة من طرف مصالح البلدية ومن قبل بعض المحامين وبعض الاصدقاء والاقارب الذين كان لهم دور في مرافقتي اثناء توزيع الاستمارات.

---

[1] عويناں عبد القادر , **محاضرات في المنهجية**, جامعة أكلي امحند اولحاج ,سنة 2018, ص67.

[2] ريما ماجد 2016, **منهجية البحث العلمي**, ص 29.

[3] كمال دشلي: **منهجية البحث**، 2016, ص 130.

4. أدوات جمع البيانات:

بعد عملية اختيار منهج الدراسة المناسب ننتقل إلى المرحلة الموالية من مراحل البحث العلمي وهو عملية اختيار الوسائل والأدوات التي تساعدنا في جمع المعلومات والبيانات, وكما هو معروف للأكاديميين فالوسائل متعددة ومتنوعة في الدراسات الميدانية غير انها تحدد تبعا لطبيعة العينة وطبيعة موضوع البحث والمنهج المستخدم وأيضا لطبيعة فرضيات البحث.

واستنادا على ما سبق وتماشيا مع هذا التوجه تم الاستعانة في بحثنا هذا باستمارة الاستبيان, كأداة أساسية والملاحظة المباشرة من خلال حضوري في العديد من جلسات المحكمة الخاص بقضايا الطلاق، والمقابلة كأدوات مساعدة وهذا بغية الإلمام بالموضوع من جميع جوانبه.

وصف الاستبيان:

تعتبر الاستبانة أداة مهمة في عملية جمع البيانات يعتمدها الباحث من أجل الإحاطة بجميع جوانب موضوعه عن طريق مجموعة أسئلة مدونة ومنظمة يتم طرحها على أفراد العينة بغية التحقق من فرضيات البحث, ويتم تعريف الاستبيان على أنه: " تقنية مباشرة لطرح الأسئلة على الافراد وبطريقة موجهة ذلك أن صيغ الاجابات تحدد مسبقا, هذا يسمح بالقيام بمعالجة كمية بهدف اكتشاف علاقات رياضية واقامة مقارنات كمية "[1].

وقد احتوت الاستمارة على 47 سؤالا بحيث تم تقسيمها إلى 5 محاور:

المحور الأول: يتعلق بالبيانات الشخصية.

المحور الثاني: بيانات متعلقة بالأسباب الذاتية.

المحور الثالث: بيانات متعلقة بالأسباب الديموغرافية.

المحور الرابع: بيانات متعلقة بالأسباب الاجتماعية.

المحور الخامس: بيانات متعلقة بالأسباب الاقتصادية.

5. الاساليب الاحصائية

لغرض الخروج بنتائج موثوق بها علميا استخدمنا الطريقة الاحصائية لدراستنا وهذا لكون الاحصاء الوسيلة والأداة الحقيقية التي تعالج بها البيانات لاستخلاص النتائج، وتم ذلك باستخدام نظام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss22، وذلك من خلال الاساليب الاحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة، واسلوب الانحدار اللوجستي الثنائي لاختبار فرضيات الدراسة.

[1] رقاني شريفة وصنقلي عائشة: **الالتزام التنظيمي واثره على اداء العاملين**, مذكرة لنيل شهادة الماستر, تخصص علم اجتماع تنظيم, جامعة أدرار, الجزائر, سنة 2020, ص 48.

خلاصة:

يعتبر هذا الفصل كمدخل تمهيدي للفصل الخامس حيث تم فيه تحديد المراحل والخطوات التي ينتهجها الباحث من أجل عملية جمع المعلومات والمعطيات حول موضوع الدراسة وعملية اختيار العينة المناسبة لدراسته وكل هذا من أجل الحصول على معلومات اكثر دقة ومصداقية تعكس بالضرورة الاهداف التي وضعها الباحث في دراسته, وكل هذا من اجل الحصول على نتائج أكيدة تساهم في معالجة ظاهرة الطلاق من الجانب الذي تم تناوله في هذه الدراسة وهي جانب الاسباب المؤدية للطلاق.

الفصل الخامس:

عرض وتحليل نتائج الدراسة

تمهيد

1 – عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة

2 – عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الأولى

3 – عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الثانية

4 – عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الثالثة

5 – عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الرابعة

خلاصة

تمهيد:

إن البحث العلمي سلسة من المراحل والخطوات المتتابعة التي يتبعها الباحث العلمي في دراسة الظواهر, ففي هذا الفصل سيتم الانتقال من الجانب النظري التجريدي إلى الجانب الميداني الذي يعالج الظاهرة إمبريقيا عن طريق الاعتماد على الأساليب الاحصائية والاشكال والرسومات البيانية التي تعكس تبلور المعلومات التي تم الحصول عليها الى بيانات كمية, ففي هذا الفصل كذلك سيتم التحقق من مدى تحقيق أهداف الدراسة التي قد وضعناه وإن هذا الفصل كذلك سيتم فيه التحقق من فرضيات الدراسة من خلال استخدام تقنية الانحدار اللوجستي الثنائي.

1. عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة:

1. 1 – خصائص العينة حسب الجنس:

الجدول رقم (04) توزيع المبحوثين حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	129	% 64.5
أنثى	71	% 35.5
المجموع	200	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

من خلال قراءتنا للجدول رقم (04) نجد أن عينة الدراسة مقسمة حسب الجنس، حيث نجد النسبة الأكبر نسبة الذكور 64.5 %، وبلغت نسبة الاناث 35.5%، وهذا راجع لامتناع الإناث الإجابة على الإستمارة في أغلب الأحيان إلا بتدخل وساطة، كما يمكن توضيح ذلك بوسطة الشكل البياني الموضح أدناه.

الشكل البياني رقم (07) توزيع المبحوثين حسب الجنس

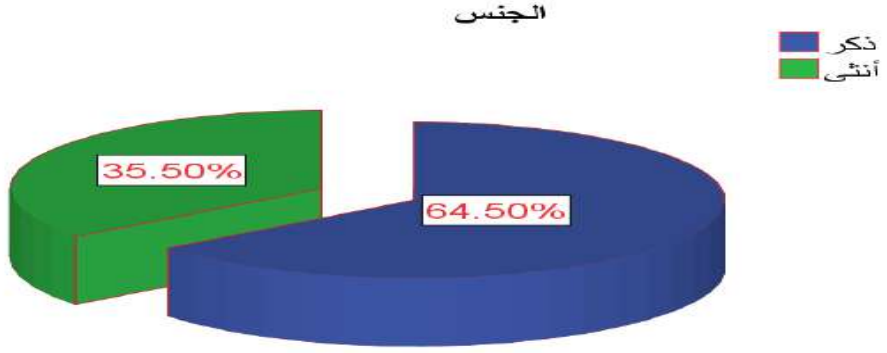

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

1. 2 – خصائص العينة حسب السن:

الجدول رقم (05) توزيع المبحوثين حسب فئات السن

فئات السن	العدد	النسبة المئوية %
من 20 إلى 29 سنة	61	% 30.5
من 30 إلى 39 سنة	89	% 44.5
من 40 إلى 49 سنة	39	% 19.5
من 50 إلى 59 سنة	11	% 5.5
المجموع	200	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

من خلال قراءتنا للجدول رقم (05) نجد أن عينة الدراسة مقسمة حسب فئات السن، حيث نجد النسبة الأكبر لفئة الأعمار من 30 إلى 39 سنة 44%، تليها نسبة فئة الأعمار من 20 إلى 29 سنة 30.5%، وتليها نسبة فئة الأعمار من 40 إلى 49 سنة 19.5%، تليها نسبة فئة الأعمار من 50 إلى 59 سنة 5.5% حيث قدر المتوسط الحسابي للأعمار 34 سنة، بانحراف معياري 7.87، وقدر الوسيط بـ 32 سنة، كما يمكن توضيح ذلك بوسطة الشكل البياني الموضح أدناه.

الشكل البياني رقم (08) توزيع المبحوثين حسب فئات السن

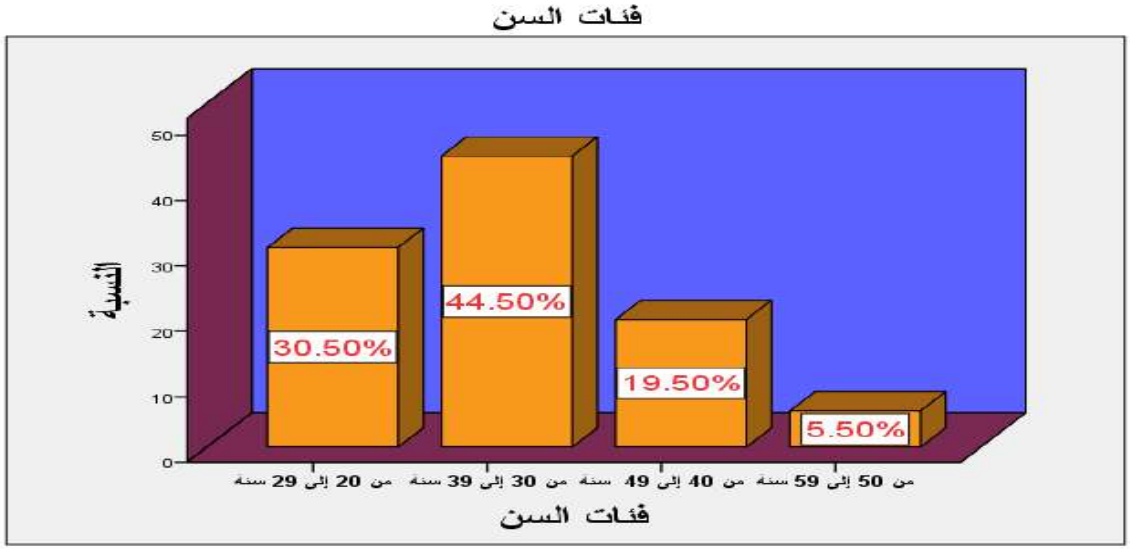

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

1. 3 – خصائص العينة حسب المستوى التعليمي:

الجدول رقم (06) توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية %
ابتدائي	18	% 9
متوسط	34	% 17
ثانوي	70	% 35
جامعي	78	% 39
المجموع	200	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

من خلال قراءتنا للجدول رقم (06) نجد أن عينة الدراسة مقسمة حسب المستوى التعليمي، حيث نجد النسبة الأكبر من ذوي مستوى جامعي 39%، تليها نسبة الذين من ذوي مستوى ثانوي 35%، ثم تليها نسبة

الذين من ذوي مستوى متوسط 17%، واخيرا نسبة الذين من ذوي مستوى ابتدائي 9%، كما يمكن توضيح ذلك بوسطة الشكل البياني الموضح أدناه.

الشكل البياني رقم (09) توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

1. 4 – خصائص العينة حسب عدد الأطفال:

الجدول رقم (07) توزيع المبحوثين حسب فئات عدد الأطفال

عدد الاطفال	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 3 أطفال	153	% 76.5
من 3 إلى 6 أطفال	40	% 20
أكثر من 7 أطفال	7	% 3.5
المجموع	200	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

من خلال قراءتنا للجدول رقم (07) نجد أن عينة الدراسة مقسمة حسب فئات عدد الأطفال، حيث نجد النسبة الأكبر لفئة أقل من 3 أطفال 76.5%، تليها نسبة فئة من 3 إلى 4 أطفال 20%، واخيرا نسبة فئة أكثر من 7 أطفال 3.5%، حيث قدر المتوسط الحسابي لعدد الأطفال 2.15، بانحراف معياري 1.5، وقدر الوسيط بـ 2.06، كما يمكن توضيح ذلك بوسطة الشكل البياني الموضح أدناه.

الشكل البياني رقم (10) توزيع المبحوثين حسب فئات عدد الأطفال

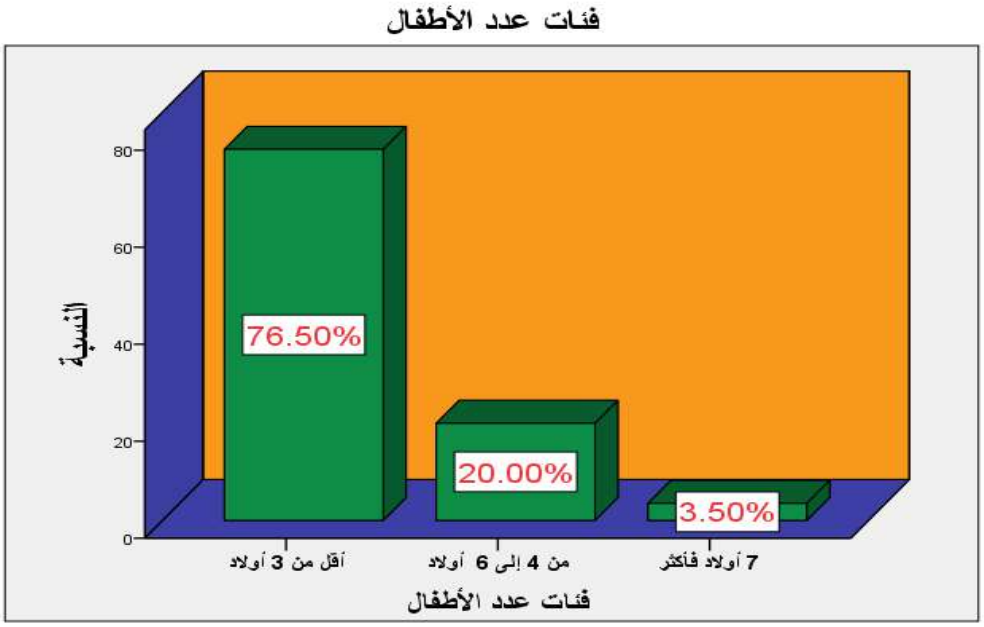

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

1. 5 – خصائص العينة حسب مدة الحياة الزوجة:

الجدول رقم (08) توزيع المبحوثين حسب فئات مدة الحياة الزوجية

فئات مدة الحياة الزوجية	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	89	% 44.5
من 5 إلى 14 سنة	84	% 42
من 15 إلى 30 سنة	20	%10
31 سنة فأكثر	7	% 3.5
المجموع	200	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

من خلال قراءتنا للجدول رقم (08) نجد أن عينة الدراسة مقسمة حسب فئات مدة الحياة الزوجية، حيث نجد النسبة الأكبر لفئة أقل من 5 سنوات 44.5%، تليها نسبة فئة من 5 إلى 14 سنة 42%، تليها فئة من 15 إلى 30 سنة 10%، واخيرا نسبة فئة من 31 سنة فأكثر 3.5%، حيث قدر المتوسط الحسابي لمدة الحياة الزوجية 7.89 سنة، بانحراف معياري 6 سنوات، وقدر الوسيط بـ 6.99 سنة، كما يمكن توضيح ذلك بوسطة الشكل البياني الموضح أدناه.

الشكل البياني رقم (11) توزيع المبحوثين حسب فئات مدة الحياة الزوجية

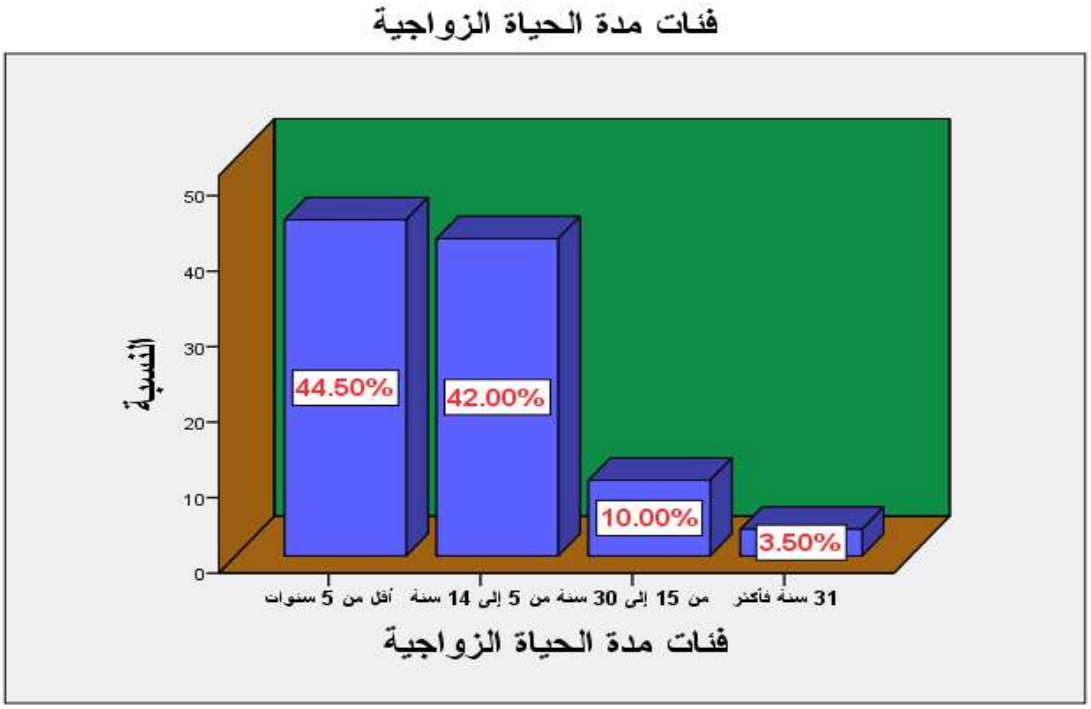

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

1. 6 - خصائص العينة حسب نوع الإقامة:

الجدول رقم (09) توزيع المبحوثين حسب نوع الإقامة

نوع الإقامة	العدد	النسبة المئوية %
حضر	139	% 69.5
ريف	61	% 30.5
المجموع	200	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

من خلال قراءتنا للجدول رقم (09) نجد أن عينة الدراسة مقسمة حسب نوع الإقامة، حيث نجد النسبة الأكبر للحضر 69.5%، تليها نسبة الريف 30.5%، ويرجع هذا التفاوت كون في بلدية الوادي لا يوجد إلا حي أميه باهي وكذا حي بوحميد يعتبران من الأحياء الريفية أما بقية الاحياء تعتبر من الأحياء الحضرية، كما يمكن توضيح ذلك بوسطة الشكل البياني الموضح أدناه.

الشكل البياني رقم (12) توزيع المبحوثين حسب نوع الإقامة

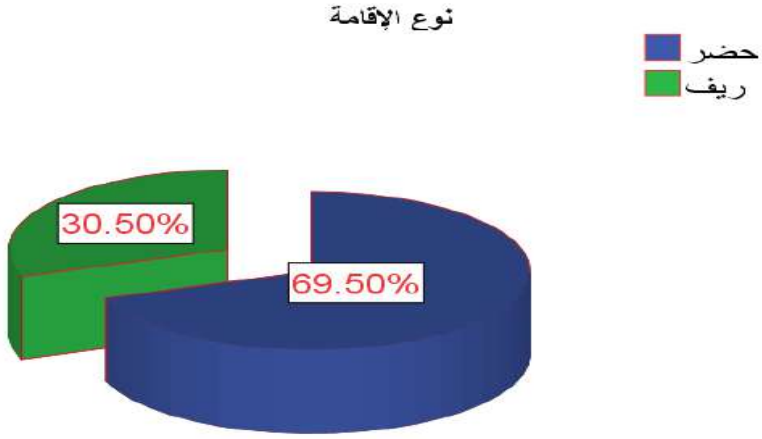

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

1. 7 - خصائص العينة حسب طبيعة السكن:

جدول رقم (10) توزيع المبحوثين حسب طبيعة السكن

طبيعة السكن	العدد	النسبة المئوية %
سكن مستقل مع الزوج	96	% 48
سكن مشترك مع أهل الزوج	96	% 48
سكن مشترك مع أهل الزوجة	8	% 4
المجموع	200	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

من خلال قراءتنا للجدول رقم (10) نجد أن عينة الدراسة مقسمة حسب طبيعة السكن ، حيث نجد النسبة الأكبر مشتركة بين السكن المستقل مع الزوج و السكن المشترك مع أهل الزوج بنسبة 48% لكل منهما، تليها نسبة السكن المشترك مع أهل الزوجة 4%، كما يمكن توضيح ذلك بوسطة الشكل البياني الموضح أدناه.

الشكل البياني رقم (13) توزيع المبحوثين حسب متغير طبيعة السكن

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

1. 8 – خصائص العينة حسب الحالة الفردية:

جدول رقم (11) توزيع المبحوثين حسب الحالة الفردية

الحالة الفردية	العدد	النسبة المئوية %
دون عمل	44	% 22
عامل يومي	42	% 21
عامل قطاع خاص	52	% 26
موظف قطاع عام	62	% 31
المجموع	200	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

من خلال قراءتنا للجدول رقم (11) نجد أن عينة الدراسة مقسمة حسب الحالة الفردية، حيث نجد النسبة الأكبر لموظفي القطاع العام 31%، تليها نسبة عمال القطاع الخاص 26%، ثم تليها نسبة بدون عمل 22% وفي الاخير نسبة عامل يومي 21%، كما يمكن توضيح ذلك بوسطة الشكل البياني الموضح أدناه.

الشكل البياني رقم (14) توزيع المبحوثين حسب الوظيفة

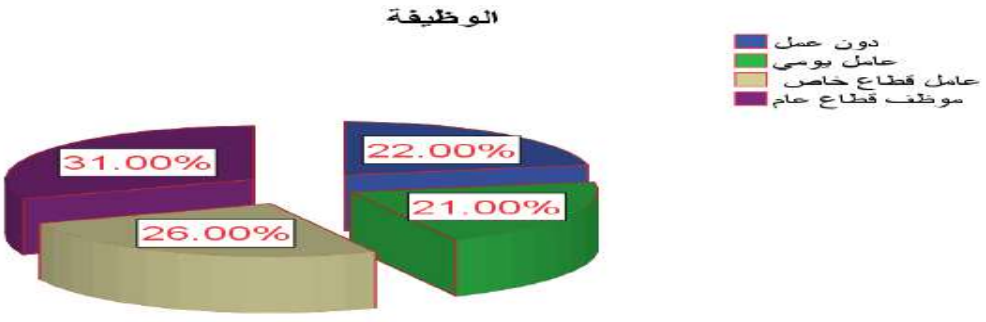

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

1. 9 - خصائص العينة حسب اختيار شريك الحياة:

جدول رقم (12) توزيع المبحوثين حسب اختيار شريك الحياة

اختيار شريك الحياة	العدد	النسبة المئوية %
زواج تقليدي	103	% 51.5
علاقة عاطفية	71	% 35.5
تعارف	26	% 13
المجموع	200	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

من خلال قراءتنا للجدول رقم (12) نجد أن عينة الدراسة مقسمة حسب اختيار شريك الحياة، حيث نجد النسبة الأكبر للزواج التقليدي 51.5%، تليها نسبة علاقة عاطفية 35.5%، ثم تليها نسبة تعارف 13%، كما يمكن توضيح ذلك بوسطة الشكل البياني الموضح أدناه.

الشكل البياني رقم (15) توزيع المبحوثين حسب اختيار شريك الحياة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

1. 10 - خصائص العينة حسب الطلاق:

جدول رقم (13) توزيع المبحوثين حسب الطلاق

الطلاق	العدد	النسبة المئوية %
نعم	48	% 24
لا	152	% 76
المجموع	200	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

من خلال قراءتنا للجدول رقم (13) نجد أن عينة الدراسة مقسمة حسب الطلاق، حيث نجد النسبة الأكبر لغير مطلقين 76%، تليها نسبة المطلقين 24%، كما يمكن توضيح ذلك بوسطة الشكل البياني الموضح أدناه.

الشكل البياني رقم (16) توزيع المبحوثين حسب الطلاق

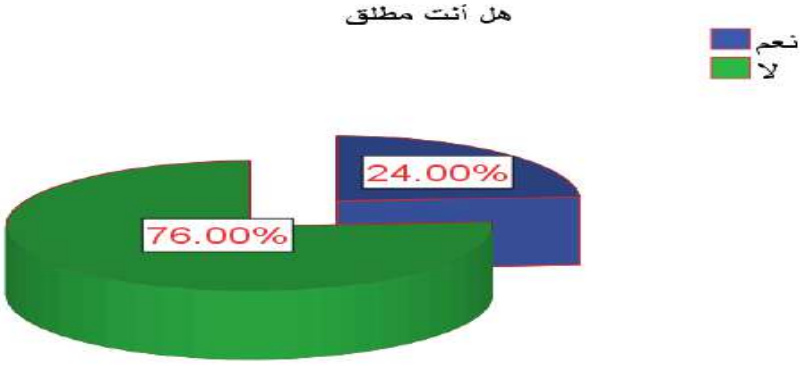

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

1. 11 – خصائص العينة حسب نوع الطلاق:

جدول رقم (14 توزيع المبحوثين حسب نوع الطلاق

نوع الطلاق	العدد	النسبة المئوية %
طلاق بالتراضي	39	% 81.3
خلع	3	% 6.3
تطليق	6	% 12.5
المجموع	48	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

من خلال قراءتنا للجدول رقم (14) نجد أن عينة الدراسة مقسمة حسب نوع الطلاق، حيث نجد النسبة الأكبر للطلاق بالتراضي 81.3%، تليها نسبة التطليق 12.5%، وفي الاخير نسبة الخلع 6.3%، كما يمكن توضيح ذلك بوسطة الشكل البياني الموضح أدناه.

الشكل البياني رقم (17) توزيع المبحوثين حسب نوع الطلاق .

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

1. 12 – خصائص العينة حسب فئات سن الزوج عند الزواج:

جدول رقم (15) توزيع المبحوثين حسب فئات سن الزوج عند الزواج

فئات سن الزوج عند الزواج	العدد	النسبة المئوية %
من 20 إلى 24 سنة	39	% 19.5
من 25 إلى 29 سنة	94	% 47
من 30 إلى 34 سنة	67	% 33.5
المجموع	200	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

من خلال قراءتنا للجدول رقم (15): نجد أن عينة الدراسة مقسمة حسب فئات سن الزوج عند الزواج حيث نجد النسبة الأكبر للفئة من 25 إلى 29 سنة 47%، تليها نسبة فئة من 30 إلى 34 سنة 33.5% وفي الاخير فئة من 20 إلى 24 سنة 19.5%، حيث قدر المتوسط الحسابي لسن الزوج 27.76 سنة، بانحراف معياري 3 سنوات، وقدر الوسيط بـ 28 سنة، كما يمكن توضيح ذلك بوسطة الشكل البياني الموضح أدناه.

الشكل البياني رقم (18) توزيع المبحوثين حسب فئات سن الزوج عند الزواج

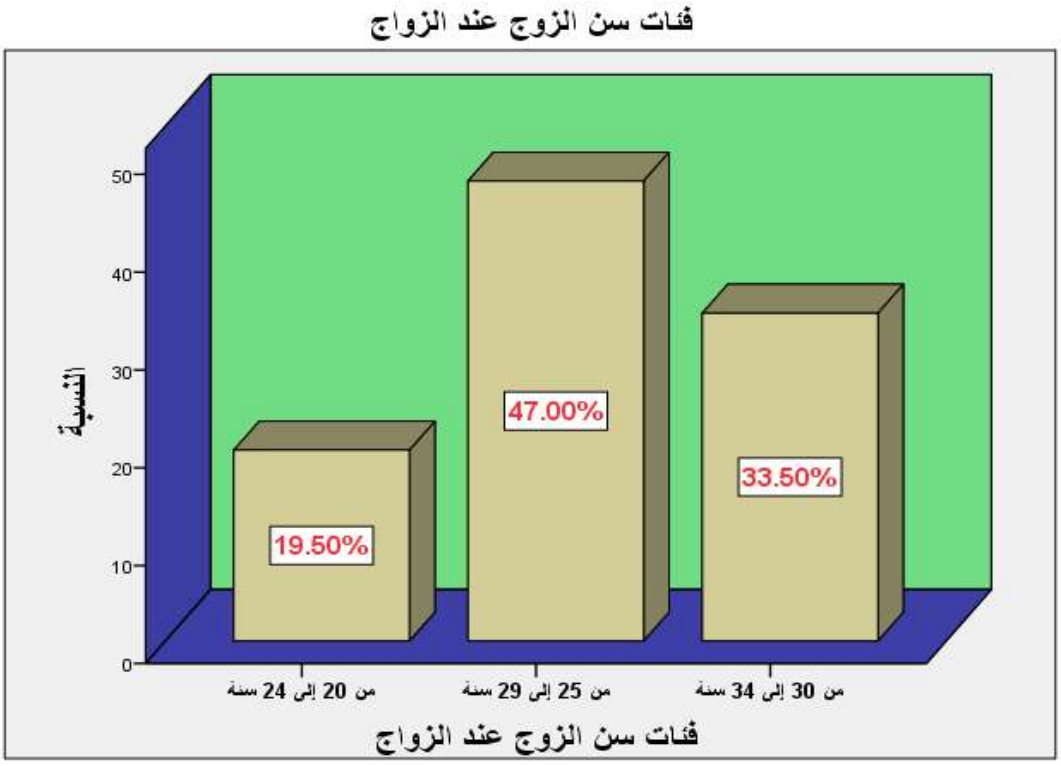

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

1. 13 - خصائص العينة حسب فئات سن الزوجة عند الزواج:

جدول رقم (16) توزيع المبحوثين حسب فئات سن الزوجة عند الزواج

فئات سن الزوجة عند الزواج	العدد	النسبة المئوية %
من 15 إلى 19 سنة	75	% 37.5
من 20 إلى 24 سنة	117	% 58.5
من 25 إلى 29 سنة	8	% 4
المجموع	200	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

من خلال قراءتنا للجدول رقم (16) نجد أن عينة الدراسة مقسمة حسب فئات سن الزوجة عند الزواج حيث نجد النسبة الأكبر للفئة من 20 إلى 24 سنة 58.5%، تليها نسبة فئة من 15 إلى 19 سنة 37.5% وفي الاخير فئة من 25 إلى 29 سنة 4%، حيث قدر المتوسط الحسابي لسن الزوجة 20.41 سنة، بانحراف معياري 2.35 سنة، وقدر الوسيط بـ 20 سنة، كما يمكن توضيح ذلك بوسطة الشكل البياني الموضح أدناه.

الشكل البياني رقم (19) توزيع المبحوثين حسب فئات سن الزوجة عند الزواج

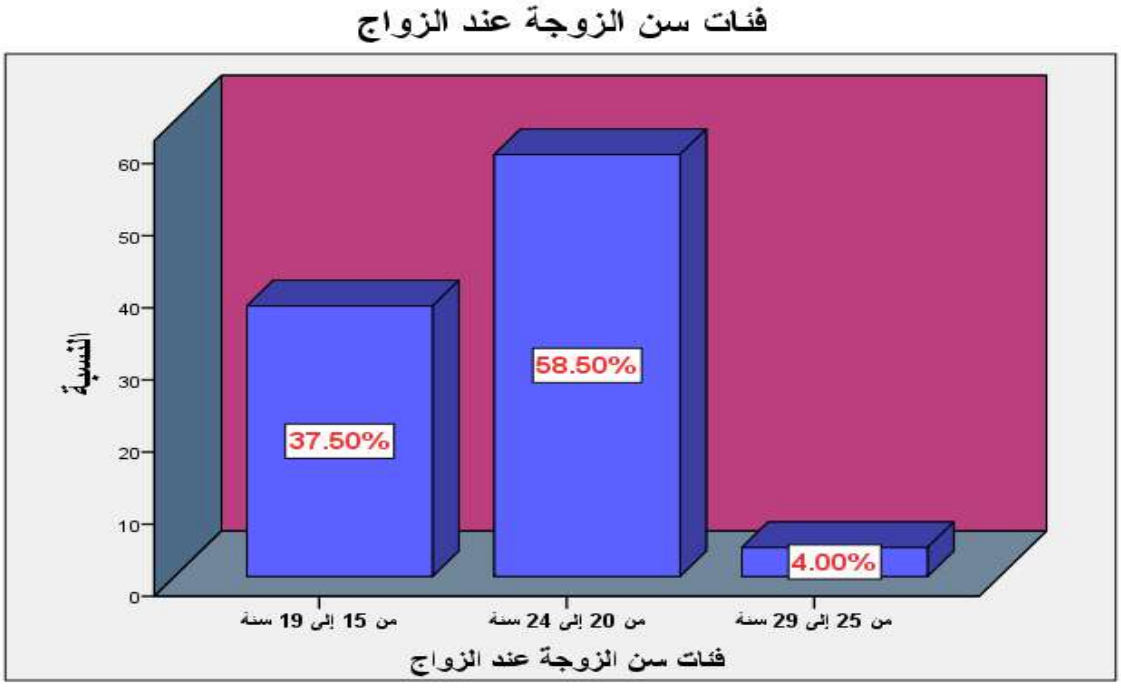

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

1. 14 - خصائص العينة حسب فئات عدد الأطفال الذكور:

جدول رقم (17) توزيع المبحوثين حسب فئات عدد الأطفال الذكور

فئات عدد الأطفال الذكور	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 3 أولاد	144	% 72
من 3 أولاد فأكثر	56	% 28
المجموع	200	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

من خلال قراءتنا للجدول رقم (17) نجد أن عينة الدراسة مقسمة حسب فئات عدد الأطفال الذكور حيث نجد النسبة الأكبر لفئة أقل من 3 أولاد 72%، تليها نسبة فئة من 3 أولاد فأكثر 28%، كما يمكن توضيح ذلك بوسطة الشكل البياني الموضح أدناه.

الشكل البياني رقم (20) توزيع المبحوثين حسب فئات عدد الأطفال الذكور

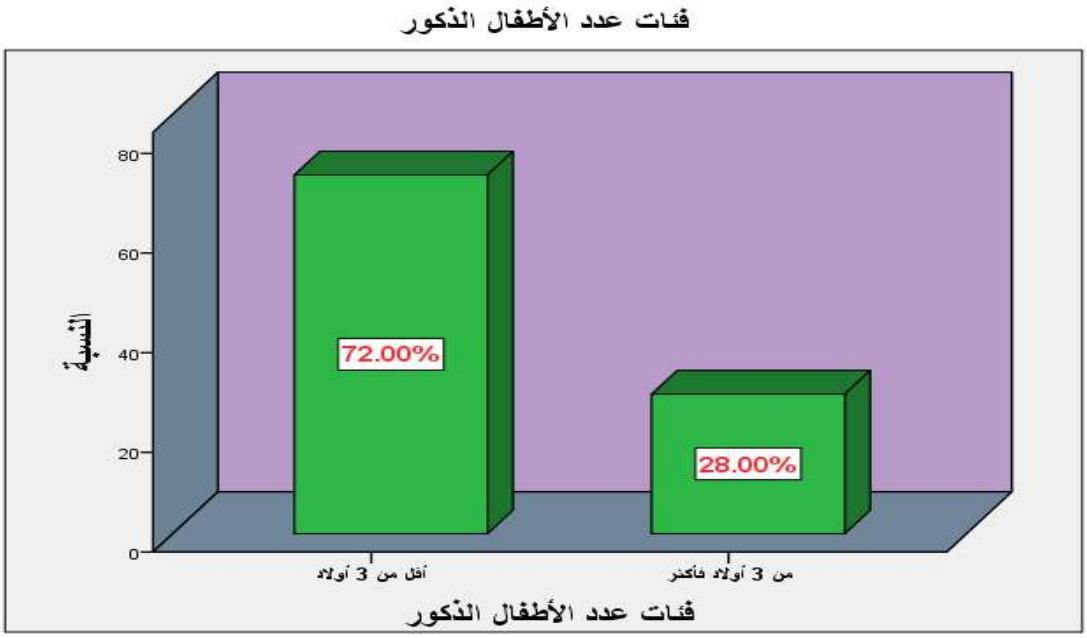

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

1. 15 - خصائص العينة حسب فئات عدد الأطفال الإناث:

جدول رقم (18) توزيع المبحوثين حسب فئات عدد الأطفال الإناث

فئات عدد الأطفال الإناث	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 3 بنات	159	% 79.5
من 3 بنات فأكثر	41	% 20.5
المجموع	200	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

من خلال قراءتنا للجدول رقم (18) نجد أن عينة الدراسة مقسمة حسب فئات عدد الأطفال الإناث حيث نجد النسبة الأكبر لفئة أقل من 3 بنات 79.5%، تليها نسبة فئة من 3 بنات فأكثر 20.5%، كما يمكن توضيح ذلك بوسطة الشكل البياني الموضح أدناه.

الشكل البياني رقم (21) توزيع المبحوثين حسب فئات عدد الأطفال الإناث

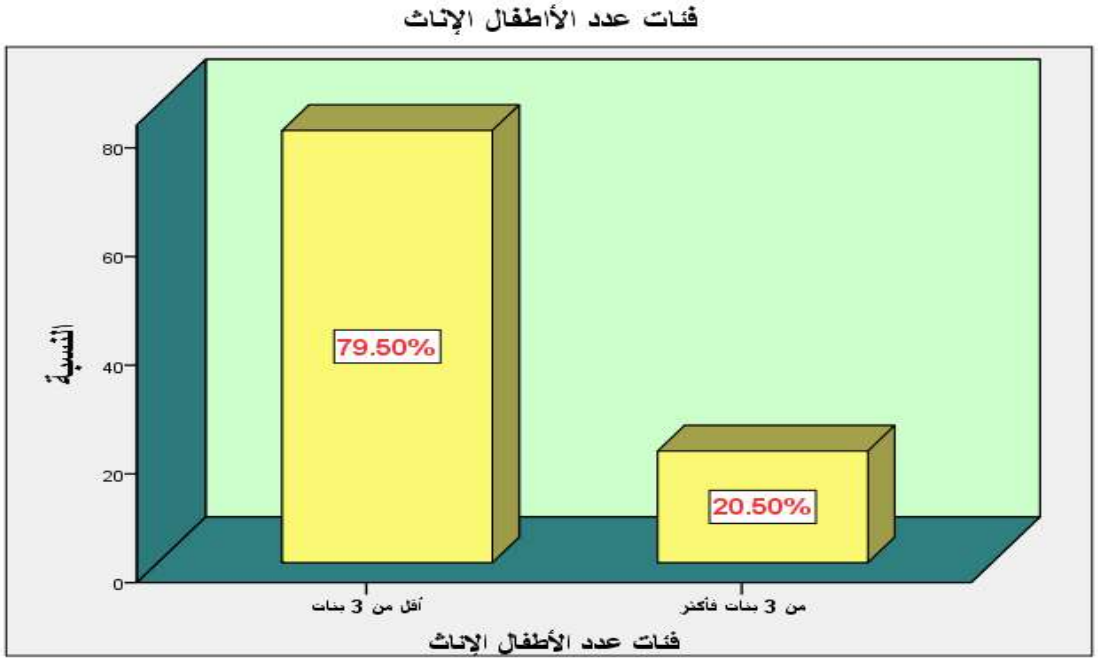

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الدراسة الميدانية

2. عرض وتحليل و مناقشة الفرضية الأولى:

Case Processing Summary

Unweighted Cases[a]		N	Percent
Selected Cases	Included in Analysis	200	100.0
	Missing Cases	0	.0
	Total	200	100.0
Unselected Cases		0	.0
Total		200	100.0

a. If weight is in effect, see classification table for the total number of cases.

من خلال الجدول السابق يتضح أن كل المبحوثين والمقدر عددهم ب 200 مبحوث أي بنسبة 100% سيتم اختبارهم في هذا النموذج في حين لا توجد أي قيمة مفقودة أي اختبار جميع أفراد العينة.

Dependent Variable Encoding

Original Value	Internal Value
نعم	0
لا	1

من خلال الجدول السابق يتضح أن برنامج spss احتفظ بنفس القيم المستخدمة في ترميز متغير الاستجابة أي قيمة 0 للمبحوحين المطلقين وقيمة 1 لغير المطلقين.

2. 1 - عرض وتحليل الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى: تؤثر الأسباب الذاتية في انتشار ظاهرة الطلاق في ولاية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين، لمناقشة تأثير الأسباب الذاتية على الطلاق تم تطبيق أسلوب الانحدار اللوجستي الثنائي لتوفر شروطه بحيث يحمل المبحوث حسب متغير الطلاق صفتين فقط مطلق وغير مطلق.

الفرضيات الاحصائية:

الفرض الصفري H_0 : لا تؤثر الأسباب الذاتية في انتشار ظاهرة الطلاق في ولاية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين.

الفرض البديل H1 : تؤثر الأسباب الذاتية في انتشار ظاهرة الطلاق في ولاية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين.

اعتمادا على مخرجات النظام الاحصائي $Spss_{22}$ تحصلنا على النتائج التالية:

المرحلة الصفرية: النموذج القاعدي (Bloc 0)

Classification Table[a,b]

Observed			Predicted		
			هل أنت مطلق		Percentage Correct
			نعم	لا	
Step 0	هل أنت مطلق	نعم	0	48	.0
		لا	0	152	100.0
	Overall Percentage				76.0

a. Constant is included in the model.

b. The cut value is .500

يتضح من خلال الجدول السابق أن التنبؤ تم بناء على الفئة الأكثر تكرار في الإجابة على استجابة غير المطلقين، أي أنه صنف 76%، من الإجابات بشكل صحيح.

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 0	Constant	1.153	.166	48.470	1	.000	3.167

يعرض الجدول السابق القيمة الاحصائية لدرجة متغير الاسباب الذاتية خارج المعادلة، ونظرا لأنها دالة إحصائيا فمن المحتمل أن تساعد في تحسين النموذج بعد أن يتم إدخالها ضمنه.

Variables not in the Equation

			Score	df	Sig.
Step 0	Variables	ذاتي1	.023	1	.880
		ذاتي2	5.096	1	.024
		ذاتي3	10.895	1	.001
		ذاتي4	5.799	1	.016
		ذاتي5	.458	1	.498
		ذاتي6	11.146	1	.001
	Overall Statistics		23.736	6	.001

يتضح من خلال الجدول السابق المتغيرات التي تم استبعادها من النموذج، حيث تم استبعاد كل المتغيرات في حين مستوى دلالة sig للسبب الذاتي الثاني والثالث والرابع والسادس أقل من 0.05 مما يعني أن هذه الاسباب لو ادخلت في النموذج سوق يقدم له تحسين .

المرحلة الأولى: تقييم دلالة نموذج الانحدار (Bloc 1) بطريقة الانحدار القياسي

Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	188.692[a]	.147	.220

a. Estimation terminated at iteration number 20 because maximum iterations has been reached. Final solution cannot be found.

يمثل الجدول السابق ملخص نموذج قيم مشتق سالب ضعف لوغاريتم دالة الإمكان الأعظم 2-، بحيث توقف النموذج عند الدورة العشرون بقيمة 188.692، وهي أقل قيمة ممكنة في النموذج لأن الفارق في التغيير أقل من 0.001، أي أن 14.7% من القوة التفسيرية يمكن إرجاعها إلى متغير الاسباب الذاتية والذي تم قبوله في النموذج قبل التحسين لذلك جاءت إحصاءة Nagelkerke R Square لتلعب دور المحسن في القوة التفسيرية للنموذج، حيث وصلت إلى 22% من التفسير لمتغير الاسباب الذاتية الذي تم إدخاله في النموذج قيد الإنشاء.

Classification Table[a]

Observed			Predicted		
			هل أنت مطلق		Percentage Correct
			نعم	لا	
Step 1	هل أنت مطلق	نعم	0	48	.0
		لا	0	152	100.0
	Overall Percentage				76.0

a. The cut value is .500

يوضح الجدول السابق أنه بعد إدخال متغير الاسباب الذاتية، أن النموذج لم يتغير وبقيت النسبة 76%.

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 1[a]	ذاتي1	.199	.594	.112	1	.737	1.220
	ذاتي2	.034	.513	.004	1	.947	1.035
	ذاتي3	.881	.421	4.377	1	.036	2.412
	ذاتي4	-1.025-	.394	6.770	1	.009	.359
	ذاتي5	-.584-	.529	1.221	1	.269	.558
	ذاتي6	19.929	7117.196	.000	1	.998	452008542.245
	Constant	-18.361-	7117.196	.000	1	.998	.000

a. Variable(s) entered on step 1: ذاتي1, ذاتي2, ذاتي3, ذاتي4, ذاتي5, ذاتي6.

من خلال الجدول السابق يتضح أن هناك سببين من الأسباب الذاتية قيمة دلالتهما تساوي على التوالي 0.009، 0.036 وهما أقل من مستوى دلالة 0.05 مما يؤكد أنهما سببان يؤثران في ظاهرة الطلاق حسب النموذج المعتمد، أما بقية الأسباب الذاتية الأخرى جاءت غير دالة إحصائيا، وعليه تكون معادلة نموذج الانحدار اللوجستي كما يلي:

$$\log(\frac{p}{1-p}) = 0.88\ (\text{ذاتي } 3) - 1.025(\text{ذاتي } 4) - 18.361$$

حيث: p = احتمال التعرض للطلاق

3 ذاتي = تؤدي عصبية المزاج لدى الزوج أو الزوجة إلى وقوع حالة الطلاق

4 ذاتي = يؤدي إهمال الزوجة لمتطلبات الزوج بعد إنجاب الأبناء إلى وقوع حالة الطلاق

أي أنه كلما زادت عصبية المزاج لدى الزوج أو الزوجة بوحدة واحدة زاد احتمال حدوث الطلاق بـ 2.41 مرة، وأنه كلما انخفض اهتمام الزوجة لمتطلبات الزوج بعد إنجاب الأبناء بوحدة واحدة زاد احتمال حدوث الطلاق بـ 0.36 مرة، بناء على ذلك يمكن القول بأن الفرضية الأولى تحققت وعليه نقبل الفرض البديل H_1: تؤثر الأسباب الذاتية في انتشار ظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين، ونرفض الفرض الصفري H_0: لا تؤثر الأسباب الذاتية في انتشار ظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين.

2. 2 – مناقشة الفرضية الأولى:

كشفت نتائج التحليل الاحصائي للفرضية الأولى أن هناك تأثير دال احصائيا للسببين الذاتيين بحسب قوة التأثير، حيث كان السبب الرابع الذي يشير إلى أنه يؤدي إهمال الزوجة لمتطلبات الزوج بعد إنجاب الأبناء إلى وقوع حالة الطلاق أكثر تأثيرا من السبب الثالث والذي يشير إلى أنه تؤدي عصبية المزاج لدى الزوج أو الزوجة إلى وقوع حالة الطلاق، بينما لا تؤثر بقية الاسباب الذاتية الاخرى، ونفسر ذلك بأن الفرد الجزائري بصفة عامة يغلب عليه سلوك العصبية والقلق، بالإضافة إلى أن هذا العصر يطلق عليه عصر القلق والعصبية مما ينعكس على تصرفات الافراد، بالإضافة إلى كثرة المهام وتداخل الأدوار وكثرة متطلبات الحياة الناتجة، ناهيك عن كثرة الولادات التي قد تنسي الزوجة التزاماتها نحو زوجها.

3. عرض وتحليل و مناقشة الفرضية الثانية:

3. 1- عرض وتحليل الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية: تؤثر الأسباب الديمغرافية في انتشار ظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين، لمناقشة تأثير الأسباب الديمغرافية على الطلاق تم تطبيق أسلوب الانحدار اللوجستي الثنائي لتوفر شروطه بحيث يحمل المبحوث حسب متغير الطلاق صفتين فقط مطلق وغير مطلق.

الفرضيات الاحصائية:

الفرض الصفري H_0 : لا تؤثر الأسباب الديمغرافية في انتشار ظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين.

الفرض البديل H_1 : تؤثر الأسباب الديمغرافية في انتشار ظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين.

اعتمادا على مخرجات النظام الاحصائي $Spss_{22}$ تحصلنا على النتائج التالية:

المرحلة الأولى: تقييم دلالة نموذج الانحدار (Bloc1) بطريقة الانحدار القياسي

Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	186.873[a]	.154	.231

a. Estimation terminated at iteration number 6 because parameter estimates changed by less than .001.

يمثل الجدول السابق ملخص نموذج قيم مشتق سالب ضعف لوغاريتم دالة الإمكان الأعظم 2-، بحيث توقف النموذج عند الدورة السادسة بقيمة 186.873، وهي أقل قيمة ممكنة في النموذج لأن الفارق في التغيير أصبح أقل من 0.001، أي أن 15.4% من القوة التفسيرية يمكن إرجاعها إلى متغير الاسباب الديمغرافية والذي تم قبوله في النموذج قبل التحسين لذلك جاءت إحصاءة Nagelkerke R Square لتلعب دور المحسن في القوة

التفسيرية للنموذج، حيث وصلت إلى 23.1% من التفسير لمتغير الاسباب الديمغرافية الذي تم إدخاله في النموذج قيد الإنشاء.

Classification Table[a]

Observed		Predicted		
		مطلق أنت هل		Percentage Correct
		نعم	لا	
Step 1	مطلق أنت هل نعم	3	45	6.3
	لا	5	147	96.7
	Overall Percentage			75.0

a. The cut value is .500

يوضح الجدول السابق أنه بعد إدخال متغير الاسباب الديمغرافية، أن النموذج تغير، بحيث انخفضت النسبة إلى 75% بعدما كانت قبل إدخال متغير الاسباب الديمغرافية 76%.

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 1[a]	ديمو1	.005	.598	.000	1	.993	1.005
	ديمو2	1.624	.677	5.754	1	.016	5.074
	ديمو3	-.216-	1.268	.029	1	.865	.806
	ديمو4	-.683-	.602	1.287	1	.257	.505
	ديمو5	1.748	.726	5.798	1	.016	5.743
	ديمو6	.281	.898	.098	1	.754	1.324
	ديمو7	-.043-	.586	.005	1	.941	.958
	ديمو8	3.376	1.074	9.886	1	.002	29.255
	ديمو9	1.493	.699	4.565	1	.033	4.450
	Constant	-8.536-	2.707	9.943	1	.002	.000

a. Variable(s) entered on step 1: ديمو1, ديمو2, ديمو3, ديمو4, ديمو5, ديمو6, ديمو7, ديمو12, ديمو13.

من خلال الجدول رقم ( ): يتضح أن هناك أربع أسباب من الأسباب الديمغرافية قيمة دلالتهما تساوي على التوالي 0.002، 0.016، 0.016، 0.033، وهم أقل من مستوى دلالة 0.05 مما يؤكد أنهم أسباب تؤثر في ظاهرة الطلاق حسب النموذج المعتمد، أما بقية الأسباب الديمغرافية الأخرى جاءت غير دالة إحصائيا، وعليه تكون معادلة نموذج الانحدار اللوجستي كما يلي:

$$\log(\frac{p}{1-p}) = 1.624\ (\text{ديمو } 2) + 1.748(\text{ديمو } 5) + 3.376\ (\text{ديمو } 8) + 1.493(\text{ديمو } 9) - 8.536$$

حيث: p = احتمال التعرض للطلاق

2 ديمو = يؤدي فارق السن بين الزوجين إلى وقوع حالة الطلاق

5 ديمو = يؤدي زواج البدل أو المصلحة إلى وقوع حالة الطلاق

8 ديمو = إصابة احد الزوجين لمرض مزمن

9 ديمو= جنس المصاب بمرض مزمن

أي أنه كلما زاد فارق السن بين الزوجين بوحدة واحدة زاد احتمال وقوع الطلاق بـ 5.07 مرة، وأنه كلما زادت نسبة زواج البدل أو المصلحة بوحدة واحدة زاد احتمال وقوع الطلاق بـ 5.74 مرة، وأنه كلما زادت نسبة إصابة احد الزوجين لمرض مزمن بوحدة واحدة زاد احتمال وقوع الطلاق بـ 29.25 مرة، وأنه كلما زدت نسبة إصابة الزوجة بمرض مزمن بوحدة واحدة زاد احتمال وقوع الطلاق بـ 4.45 مرة، بناء على ذلك يمكن القول بأن الفرضية الأولى تحققت وعليه نقبل الفرض البديل H_1 : تؤثر الأسباب الديمغرافية في انتشار ظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين، ونرفض الفرض الصفري H_0 : لا تؤثر الأسباب الديمغرافية في انتشار ظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين.

3. 2 – مناقشة الفرضية الثانية:

كشفت نتائج التحليل الاحصائي للفرضية الثانية أن هناك تأثير دال احصائيا لأربعة اسباب ديمغرافية بحسب قوة التأثير، حيث كان السبب الثامن الذي يشير إلى أنه تؤدي إصابة احد الزوجين لمرض مزمن إلى وقوع حالة طلاق وكانت أكثر تأثيرا من السبب الثاني والذي يشير إلى أنه يؤدي فارق السن بين الزوجين إلى وقوع حالة الطلاق، وبنفس التأثير نجد السبب الخامس الذي يشير إلى أنه يؤدي زواج البدل أو المصلحة إلى وقوع حالة الطلاق، ويأتي السبب التاسع والذي يشير إلى أنه يؤدي جنس المصاب بمرض مزمن إلى وقوع حالة طلاق، بينما لا تؤثر بقية الاسباب الديمغرافية الاخرى، ونفسر ذلك بأن كون فارق السن بين الزوجين يؤدي الى الطلاق من

خلال نظرة المجتمع الدونية الى هذا الزواج, أما تفسير زواج المصلحة يؤدي إلى الطلاق من خلال طغيان المكاسب والماديات على الحياة الزوجية أكثر من الاهتمام بالحفاظ على الرابطة الروحية وتكوين أسرة, أما ي المرض احد الزوجين خاصة الزوجة يؤدي الى الطلاق من خلال عدم قدرة الزوجة المريضة على تحمل عبء الحياة الزوجية.

4. عرض وتحليل و مناقشة الفرضية الثالثة:

4. 1 – عرض وتحليل الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة: تؤثر الأسباب الاجتماعية في انتشار ظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين، لمناقشة تأثير الأسباب الاجتماعية على الطلاق تم تطبيق أسلوب الانحدار اللوجستي الثنائي لتوفر شروطه بحيث يحمل المبحوث حسب متغير الطلاق صفتين فقط مطلق وغير مطلق.

الفرضيات الاحصائية:

الفرض الصفري H_0 : لا تؤثر الأسباب الاجتماعية في انتشار ظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين.

الفرض البديل H_1 : تؤثر الأسباب الاجتماعية في انتشار ظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين.

اعتمادا على مخرجات النظام الاحصائي Spss22 تحصلنا على النتائج التالية:

المرحلة الأولى: تقييم دلالة نموذج الانحدار (Bloc1) بطريقة الانحدار القياسي

Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	164.052[a]	.246	.368

a. Estimation terminated at iteration number 6 because parameter estimates changed by less than .001.

يمثل الجدول السابق ملخص نموذج قيم مشتق سالب ضعف لوغاريتم دالة الإمكان الأعظم 2-، بحيث توقف النموذج عند الدورة السادسة بقيمة 164.052، وهي أقل قيمة ممكنة في النموذج لأن الفارق في التغيير أصبح أقل من 0.001، أي أن 24.6% من القوة التفسيرية يمكن إرجاعها إلى متغير الاسباب الاجتماعية والذي تم قبوله في النموذج قبل التحسين لذلك جاءت إحصاءة Nagelkerke R Square لتلعب دور المحسن في القوة التفسيرية للنموذج، حيث وصلت إلى 36.8% من التفسير لمتغير الاسباب الذاتية الذي تم إدخاله في النموذج قيد الإنشاء .

Classification Table[a]

Observed			Predicted		
			هل أنت مطلق		Percentage Correct
			نعم	لا	
Step 1	هل أنت مطلق	نعم	24	24	50.0
		لا	11	141	92.8
	Overall Percentage				82.5

a. The cut value is .500

يوضح الجدول السابق أنه بعد إدخال متغير الاسباب الاجتماعية، أن النموذج تغير ، بحيث ارتفعت النسبة إلى 82.5% بعدما كانت قبل إدخال متغير الاسباب الاجتماعية 76%.

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 1[a]	إجتماعي1	1.240	2.128	.339	1	.560	3.454
	إجتماعي2	3.382	.824	16.832	1	.000	29.436
	إجتماعي3	.673	1.027	.430	1	.512	1.961
	إجتماعي4	-2.187-	.629	12.072	1	.001	.112
	إجتماعي5	.412	1.022	.163	1	.686	1.510
	إجتماعي6	2.538	1.163	4.765	1	.029	12.650
	إجتماعي7	-.622-	1.927	.104	1	.747	.537
	إجتماعي8	.808	.426	3.608	1	.057	2.244
	إجتماعي9	-1.303-	1.038	1.577	1	.209	.272
	إجتماعي10	-.277-	.657	.178	1	.673	.758
	Constant	-5.215-	2.642	3.896	1	.048	.005

a. Variable(s) entered on step 1: إجتماعي1, إجتماعي2, إجتماعي3, إجتماعي4, إجتماعي5, إجتماعي6, إجتماعي7, إجتماعي8, إجتماعي9, إجتماعي10.

من خلال الجدول السابق يتضح أن هناك ثلاث أسباب من الأسباب الاجتماعية قيمة دلالتهما تساوي على التوالي 0.000، 0.001، 0.029، وهما أقل من مستوى دلالة 0.05 مما يؤكد أنهما أسباب تؤثر في ظاهرة الطلاق حسب النموذج المعتمد، أما بقية الأسباب الاجتماعية الأخرى جاءت غير دالة إحصائيا، وعليه تكون معادلة نموذج الانحدار اللوجستي كما يلي:

$$\log(\frac{p}{1-p}) = 3.382\ (\text{إجتماعي } 2) - 2.187(\text{إجتماعي } 4) + 2.538(\text{إجتماعي } 6) - 5.215$$

حيث: p = احتمال التعرض للطلاق

2 اجتماعي = يؤدي تدخل الأهل في شؤون الحياة الزوجية إلى وقوع حالة الطلاق

4 اجتماعي = يؤدي ضعف الالتزام بالقيم والعادات الاجتماعية إلى وقوع حالة الطلاق

6 اجتماعي = يؤدي التباين في المستوى التعليمي للزوجين إلى وقوع حالة الطلاق

أي أنه كلما زادت نسبة تدخل الأهل في شؤون الحياة الزوجية بوحدة واحدة زاد احتمال وقوع الطلاق بـ 29.44 مرة، وأنه كلما زادت نسبة ضعف الالتزام بالقيم والعادات الاجتماعية بوحدة واحدة زاد احتمال وقوع الطلاق بـ 0.11 مرة، وأنه كلما ارتفع التباين في المستوى التعليمي للزوجين بوحدة واحدة زاد احتمال وقوع الطلاق بـ 12.65 مرة، بناء على ذلك يمكن القول بأن الفرضية الثالثة تحققت وعليه نقبل الفرض البديل H_1 : تؤثر الأسباب الاجتماعية في انتشار ظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين ونرفض الفرض الصفري H_0 : لا تؤثر الأسباب الاجتماعية في انتشار ظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين.

4. 2 – مناقشة الفرضية الثالثة:

كشفت نتائج التحليل الاحصائي للفرضية الثالثة أن هناك تأثير دال احصائيا لثلاث أسباب اجتماعية بحسب قوة التأثير، حيث كان السبب الثاني الذي يشير إلى أنه يؤدي تدخل الأهل في شؤون الحياة الزوجية إلى وقوع حالة الطلاق أكثر تأثيرا من السبب الرابع والذي يشير إلى أنه يؤدي ضعف الالتزام بالقيم والعادات الاجتماعية إلى وقوع حالة الطلاق، من السبب السادس والذي يشير إلى أنه يؤدي التباين في المستوى التعليمي للزوجين إلى

وقوع حالة الطلاق، بينما لا تؤثر بقية الاسباب الاجتماعية الاخرى، ونفسر ذلك بأن تدخل الاهل في شؤون الزوجين يعتبر تدخل في خصوصيات العلاقة بينهما وهذا ما يولد الخلافات التي تؤدي للطلاق, ثم ان ضعف القيم الدينية التي يغلب عليها الطابع المادي ولو على حساب القيم والاخلاق الدينية التي امر بها الاسلام في المعاشرة مع شريك الحياة, يؤدي التباين في المستوى التعليمي للطلاق من خلال اختلاف الاهداف والطموحات وغياب التوافق الفكري بين الزوجين.

5. عرض وتحليل و مناقشة الفرضية الرابعة:

5. 1 – عرض وتحليل الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة: تؤثر الأسباب الاقتصادية في انتشار ظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين، لمناقشة تأثير الأسباب الاقتصادية على الطلاق تم تطبيق أسلوب الانحدار اللوجستي الثنائي لتوفر شروطه بحيث يحمل المبحوث حسب متغير الطلاق صفتين فقط مطلق وغير مطلق.

الفرضيات الاحصائية:

الفرض الصفري H_0 : لا تؤثر الأسباب الاقتصادية في انتشار ظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين.

الفرض البديل H_1 : تؤثر الأسباب الاقتصادية في انتشار ظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين.

اعتمادا على مخرجات النظام الاحصائي $Spss_{22}$ تحصلنا على النتائج التالية:

المرحلة الأولى: تقييم دلالة نموذج الإنحدار (Bloc1) بطريقة الانحدار القياسي

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 1[a]	إقتصادي1	.770	.555	10.162	1	.061	.869
	إقتصادي2	-.995-	.562	3.133	1	.077	.370
	إقتصادي3	-.643-	.613	1.101	1	.294	.526
	إقتصادي4	-.205-	.542	.143	1	.705	.815
	إقتصادي5	1.047	.595	3.092	1	.079	2.848
	إقتصادي6	-.421-	.589	.511	1	.475	.656
	إقتصادي7	.987	.672	2.158	1	.142	2.684
	Constant	-1.013-	.886	1.307	1	.253	.363

a. Variable(s) entered on step 1: إقتصادي1, إقتصادي2, إقتصادي3, إقتصادي4, إقتصادي5, إقتصادي6, إقتصادي7.

من خلال الجدول السابق يتضح أنه لا يوجد سبب من الأسباب الاقتصادية يؤثر في الطلاق، حيث جاءت قيمة دلالتهم أكبر من مستوى معنوية 0.05، بالتالي نقول أنهم غير دالة إحصائيا.

بناء على ذلك يمكن القول بأن الفرضية الرابعة لم تحققت وعليه نقبل الفرض الصفري H_0 : لا تؤثر الأسباب الاقتصادية في انتشار ظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين، ونرفض الفرض البديل H_1 : تؤثر الأسباب الاقتصادية في انتشار ظاهرة الطلاق في بلدية الوادي من وجهة نظر المطلقين وغير المطلقين.

5. 2 – مناقشة الفرضية الرابعة:

كشفت نتائج التحليل الاحصائي للفرضية الرابعة أنه لا يوجد تأثير دال احصائيا للأسباب الاقتصادية ونفسر ذلك قد يعود الى ادراك كلا الزوجين قبل فترة الزواج بأوضاعهم المادية وخاصة فيما يتعلق بالزوجة حيث أنها تصبر على فقر الزوج وسوء أوضاعه المادية.

خلاصة:

وفي الاخير ومن خلال ما سبق فإن هذا الفصل يعتبر اللبنة الأساسية للدراسة الميدانية حيث تم التأكد من خلاله من فرضيات الدراسة التي وضعناها, وتمت الاجابة على تساؤلات الدراسة وذلك من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي تمثلت في وجود العديد من الأسباب التي تقف وراء حدوث ظاهرة الطلاق ومن بينها الأسباب الذاتية التي لها علاقة بالفرد والأسباب الديمغرافية والأسباب الاجتماعية, أما الأسباب الاقتصادية حسب وجهة نظر عينة الدراسة اتضح انها لا تؤدي بالضرورة الى وجود حالة الطلاق.

الخاتمة

الخاتمة:

ومن خلال تطرقنا للتراث النظري والتطبيقي الذي حاولنا من خلاله معرفة العوامل المسببة للطلاق في ولاية الوادي, والتعمق في هاته ظاهرة التي تعتبر مشكلة اجتماعية موجودة في كافة المجتمعات وبنسب متفاوتة, ومما لا ريب فيه ان قضية الطلاق لا تخص فرد معين أو فئة دونها غيرها, بل هي ظاهرة تبدو أثارها جلية على المجتمع بأسره وتهدد أمنه واستقراره, فهو انحلال وانفصال لرابطة اجتماعية وحادث صادم للمطلقين ونتائجه وخيمة في نفسية الأفراد واندماجهم الاجتماعي فهو لا ينتج إلا من خلال العديد من الأسباب التي تؤدي إليه وتكون هاته الأخيرة إما اجتماعية أو نفسية أو ديمغرافية أو اقتصادية, وهذا ما تجسد في هدف دراستنا من خلال ابراز الأسباب الحقيقية التي تقف وراء ظاهرة الطلاق في ولاية الوادي لدى عينة من بلدية الوادي, لقد تم التوصل في هاته الدراسة الى مجموعة من النتائج والمتمثلة في أهم مسببات الطلاق من وجهة نظر المطلقين وغير مطلقين في بلدية الوادي:

1- أسباب ذاتية:

-تؤدي عصبية المزاج لدى الزوج أو الزوجة الى الوقوع في حالة الطلاق.

- يؤدي اهمال الزوجة لمتطلبات الزوج بعد الانجاب الابناء الى الوقوع في حالة الطلاق.

2- أسباب ديمغرافية:

- يؤدي فارق السن بين الزوجين الى وقوع حالة الطلاق.

- يؤدي زواج البدل او المصلحة الى وقوع في حالة الطلاق.

-اصابة احد الزوجين بمرض مزمن يؤدي الى وقوع حالة الطلاق.

3- الاسباب الاجتماعية:

- يؤدي تدخل الاهل في شؤون الحياة الزوجية الى الوقوع حالة الطلاق.

- يؤدي ضعف القيم الدينية واللامبالاة الى وقوع حالة الطلاق.

- يؤدي التباين في المستوى التعليمي للزوجين الى الوقوع حالة الطلاق.

وفي الاخير فقد توصلت الدراسة الى أن الاسباب الاقتصادية لا تؤدي الى الوقوع حالة الطلاق.

التوصيات والاقتراحات:

- ضورة التركيز في عملية اختيار الزواج على الامور الجوهرية بعيدا عن المظاهر الزائفة.

- ايجاد المؤسسات الخاصة التي تهتم بالعملية الارشادية وقضايا الزواج قبل قرار الزواج ومع بدايته.

- من الضروري الاعتماد على النفس في تسيير الحياة الزوجية بعيدا عن ضغوطات الأهل ويكون ذلك بالسكن المستقل والبعد نسبيا عن اهل الزوج واهل الزوجة.

- بناء الحياة الزوجية على اسس عقلانية بعيدة عن الانفعال والعواطف من جهة ومنح المقبلين على الزواج حرية المشاركة واتخاذ القرار.

- العمل على نشر الوعي في الوسط الاجتماعي بمخاطر الطلاق وذلك من خلال تفعيل دور مؤسسات الاجتماعية وخاصة المساجد من خلال الخطب.

- من الضروري إجراء دراسات تعالج ظاهرة الطلاق من كافة الجوانب دراسات تتعمق في هذا الموضوع.

- ضرورة الاستفادة من الدراسة الحالية في عملية فهم العوامل المسببة للطلاق والعمل على محاربتها.

- من الضروري استحداث برنامج لإعداد وتأهيل المقبلين على الزواج وعدم السماح لهؤلاء بعقد قرانهم الا بشهادة تثبت اجتيازهم لهذا البرنامج والمطالبة ببرامج لإعادة المطلقين الى الحياة الزوجية مرة أخرى, لمكافحة ارتفاع نسب المطلقات في المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ- المصادر:

1. القرآن الكريم, سورة النساء, الآية 21.
2. ابن القيم, حديث نبوي, تهذيب السنن, رقم الصفحة 226.
3. ابوبكر بن مسعود بن احمد الكاساني الحنفي, بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع, دار الكتب العلمية, الطبعة الثانية, 1986.
4. احصائيات بلدية الوادي.
5. احصائيات مجلس قضاء الوادي.
6. الديوان الوطني للتخطيط والاحصاء.
7. مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي.

ب- الكتب:

1. إبن الهمام, كمال الدين محمد بن عبد الواحد السواسي, **شرح فتح القدير**,7 أجزاء, ط2, دار الفكر, بيروت, الجزء3, لا يوجد تاريخ.
2. إبن حج شهاب الدين أحمد العسقلاني, **فتح الباري شرح صحيح البخاري**, درط,1397,دار المعرفة بيروت, ج9.
3. أحمد فراج حسين، **أحكام الأسرة في الإسلام, الطلاق, الخلع, وحقوق الأولاد, نفقة الأقارب, وفقا لأحداث التشريعات القانونية**, دار الجامعة الجديدة للنشر, 2004.
4. ايمن الشبول: **المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق**, مجلة جامعة دمشق, العدد الرابع, 2010.
5. بدران أبو العينين, **الفقه المقارن للأحوال الشخصية بين المذاهب الأربع, السنة والجعفري والقانون**, دار النهضة العربي للطباعة والنشر, بيروت لبنان.
6. الجنابي, عائدة: **المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق**, دائرة الشؤون الثقافية للنشر, المكتبة الوطنية بغداد.
7. الخشاب مصطفى: **علم الاجتماع العائلي**, الطبعة الاولى, دار البيان العربي, مصر, سنة 1966.
8. الزراد فيصل واخرون: **دراسة تشخيصية لظاهرة الطلاق في دولة الامارات**, دار القلم, الامارات 1987.
9. السريني: **احكام الزواج والطلاق في الشريعة**, دار الجامعية, لبنان, 1992.

10. الشربيني محمد الخطيب، **مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المناهج**، 4 أجزاء، دار الفكر, بيروت, الجزء3, لا يوجد تاريخ.

11. الشيخ شمس الدين: **قانون الاسرة والمقترحات البديلة**, شركة دار الامة, الجزائر, ط 1.

12. الكيلاني واخرون: **الطلاق في الديانات الثلاث**, 2013.

13. بلحاج العربي, **الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائريالزواج الطلاق الخلع**,ج1, ديوان المطبوعات الجامعية, الساحة المركزية بن عكنون, الجزائر 1994.

14. خروفة علاء الدين: **شرح الاحوال الشخصية**, الطبعة الاولى, بغداد, سنة 1959.

15. رواية محمود حسن دسوقي: **التغير الاجتماعي بين نظرية والتطبيق**, دار مجدلاوي, عمان, 1996.

16. صالح الصقور: **موسوعة الخدمة الاجتماعية المعاصرة**, دار زهران للنشر, عمان, 2008.

17. عبد العظيم شريف: **المرأة في الاسلام والمرأة في العقيدة اليهودية والمسيحية بين الاسطورة والحقيقة** ,جمعية الدعوة الاسلامية, مصر, 1995.

18. عبد الله بن أحمد العلاف الغامدي، **الطريق إلى السعادة الزوجية**، دار الطرفين، الرياض، 1430.

19. عزيزية يوسف, **التطليق والخلع على ضوء قانون الأسرة واجتهاد المحكمة العليا**, المعهد الوطني للقضاء.

20. عوينان عبد القادر, **محاضرات في المنهجية**, جامعة أكلي امحند اولحاج, سنة 2018.

21. كمال مسعورة: **مشكلات الطلاق في المجتمع الجزائري**, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر.

22. كمال دشلي, منهجية البحث العلمي, مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية, سنة 2016.

23. محمد زياد حمدان: **البحث العلمي كنظام**, دار التربية الحديثة, الأردن

24. محمد سرحان علي محمود: **مناهج البحث العلمي**, دار الكتب, طبعة الثالثة, الجمهورية اليمنية.

25. مروان عبد المجيد إبراهيم: **أسس البحث العلمي**, دار الوراق, الطبعة الأولى, عمان, سنة 2012.

26. مسعودة كسال, **مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري**, ديوان المطبوعات الجزائرية, ديوان الجزائر1986.

27. مصطفى بن العدوي شلباية, **أحكام الطلاق في الشريعة الإسلامية**, مكتبة ابن تيمية, القاهرة, ط1 ,1988.

28. مصطفى شلبي, **أحكام الأسرة في الإسلام, دراسة مقارنة بين المذاهب السنية والمذهب الجعفري**, ط4, الدار الجامعية للطباعة والنشر, بيروت 1983.

29. معن عمر خليل: **علم اجتماع الاسرة**, جامعة اليرموك, دار الشروق للنشر, عمان, طبعة الثالثة, 2004.

30. نصر إسماعيل أبا بكر علي الباري, **أحكام الأسرة الزواج والطلاق بين الحنفية والشافعية دراسة مقارنة**, عمان, دار الحامد, ط 1, 2009.

ج- الرسائل العلمية:

1. الخطيب سلوى: **التغيرات الاجتماعية واثرها على ارتفاع معدلات الطلاق**, مقالة علمية, مجلة كلية الآداب, جامعة الملك عبد العزيز, عدد الاول, 2009.

2. برغوثي توفيق: **تأثير الطلاق على التوافق الاجتماعي للمطلقين**, رسالة ماجستير, جامعة محمد خيضر بسكرة, الجزائر.

3. ثروت محمد شلبي: **الطلاق في لواء رام الله, دراسة احصائية اجتماعية**, مركز دراسات وتوثيق المجتمع الفلسطيني, فلسطين, 1992.

4. جدور , محمود سالم: **ظاهرة الطلاق في العالم**, مركز التنمية الأسرية, ليبيا, 2007.

5. حندوسة, تحفة أحمد: **الزواج والطلاق في مصر القديمة**, رسالة دكتوراه, المجلس الاعلى للأثار, وزارة الثقافة, مصر.

د- المجلات:

1. العقيل سليمان: **ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي**, قسم الدراسات الاجتماعية, كلية الآداب, جامعة الملك سعود السعودية.

2. رقاني شريفة وصنقلي عائشة: **الالتزام التنظيمي واثره على اداء العاملين**, مذكرة لنيل شهادة الماستر, تخصص علم اجتماع تنظيم, جامعة أدرار, الجزائر, سنة 2020.

3. عبد اللا, محمد صافي عبد الكريم: **فاعلية برنامج ارشادي لتحسين مفهوم الذات لدى المطلقات مبكرا**, مجلة الإرشاد النفسي, العدد 32, مصر, 2012.

4. عيوش ذياب: **أحوال الزواج والطلاق في الضفة الغربية**, مجلة جامعة بيت لحم, عدد الرابع, 1985.

المواقع الالكترونية:

- édition, 1979, p53de Démographie, Roland Pressat, univeritaires de France, 1979, 1erDictionnaire.

الـملاحـــــق

ملحق رقم (01): استمارة الدراسة

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

إستمارة الدراسة

في إطار التحضير لمذكرة الماستر الأكاديمي تخصص تخطيط ديموغرافي والتنمية، تحت عنوان:" **استخدام تقنية الانحدار اللوجستي لتحديد أهم مسببات الطلاق في الجزائر لسنة 2021** – بلدية الوادي نموذجا – "، نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على هذا الاستبيان وإبداء رأيكم بكل موضوعية بوضع إشارة (x) في المكان المخصص، كما نحيطكم علما بالأهمية الفائقة للإجابات المقدمة من طرفكم إلى دراستنا، ونؤكد لكم سريتها وعدم استخدامها خارج الأغراض العلمية .

شاكرين لكم حسن تعاونكم

أولا – البيانات الشخصية:

1 – الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2 – السن: ☐

3 – المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐

ثانوي ☐ جامعي ☐

4 – عدد الأطفال: ☐

5 – مدة الحياة الزوجية: ☐

6 – نوع الإقامة: حضر ☐ ريف ☐

7 – طبيعة السكن: سكن مستقل مع الزوج ☐ سكن مشترك مع أهل الزوج ☐

سكن مشترك مع أهل الزوجة ☐

8 – الحالة الفردية: دون عمل ☐ عامل يومي ☐

عامل قطاع خاص ☐ عامل قطاع عام ☐

9 – على أي أساس تم اختيار شريك حياتك:

زواج تقليدي ☐ علاقة عاطفية ☐ تعارف ☐

10 – هل أنت (ي) مطلق (ة): نعم ☐ لا ☐

11 ـ في حالة الإجابة بـ " نعم " ما هو نوع الطلاق:

طلاق بالتراضي ☐ خلع ☐ تطليق ☐

ثانيا- الأسباب المؤدية للطلاق:

المحور الأول - الأسباب الذاتية:

1- يؤدي سوء إختيار شريك الحياة إلى وقوع حالة الطلاق : نعم ☐ لا ☐

2- يؤدي عدم إدراك حقوق الزوج والحياة الزوجية إلى وقوع حالة الطلاق : نعم ☐ لا ☐

3- تؤدي عصبية المزاج لدى الزوج أو الزوجة إلى وقوع حالة الطلاق : نعم ☐ لا ☐

4- يؤدي إهمال الزوجة لمتطلبات الزوج بعد إنجاب الأبناء إلى وقوع حالة الطلاق : نعم ☐ لا ☐

5- تؤدي العلاقات العاطفية والجنسية الخارجية والخيانة إلى وقوع حالة الطلاق : نعم ☐ لا ☐

6- يؤدي عدم التفاهم والإنسجام العاطفي والجنسي إلى وقوع حالة الطلاق : نعم ☐ لا ☐

7- يؤدي غياب المودة والرحمة بين الزوجين إلى وقوع حالة الطلاق : نعم ☐ لا ☐

المحور الثاني - الأسباب الديمغرافية:

1- يؤدي الزواج المبكر إلى وقوع حالة الطلاق : نعم ☐ لا ☐

2- يؤدي فارق السن بين الزوجين إلى وقوع حالة الطلاق : نعم ☐ لا ☐

3- يؤدي عدم إنجاب الأبناء إلى وقوع حالة الطلاق : نعم ☐ لا ☐

4- يؤدي إنجاب الإناث فقط إلى وقوع حالة الطلاق : نعم ☐ لا ☐

4- يؤدي زواج البدل أو المصلحة إلى وقوع حالة الطلاق : نعم ☐ لا ☐

6- يؤدي زواج القرابة إلى وقوع حالة الطلاق : نعم ☐ لا ☐

7- يؤدي السكن مع الأهل إلى وقوع حالة الطلاق : نعم ☐ لا ☐

8- سن الزوج عند الزواج : ☐

9- سن الزوجة عند الزواج : ☐

10- عدد المواليد الذكور : ☐

11- عدد المواليد الإناث : ☐

12- إصابة احد الزوجين لمرض مزمن : **نعم** ☐ **لا** ☐

13- في حال الإجابة بـ " نعم " من هو المصاب: الزوج ☐ الزوجة ☐

المحور الثالث - الأسباب الاجتماعية:

1- تؤدي الخلافات العائلية إلى وقوع حالة الطلاق : نعم ☐ لا ☐

2- يؤدي تدخل الأهل في شؤون الحياة الزوجية إلى وقوع حالة الطلاق: نعم ☐ لا ☐

3- يؤدي ضعف الالتزام بالقيم والعادات الاجتماعية إلى وقوع حالة الطلاق: نعم ☐ لا ☐

4- يؤدي ضعف القيم الدينية واللامبالاة إلى وقوع حالة الطلاق: نعم ☐ لا ☐

5- يؤدي ضعف الشخصية والخضوع للأهل إلى وقوع حالة الطلاق: نعم ☐ لا ☐

6- يؤدي التباين في المستوى التعليمي للزوجين إلى وقوع حالة الطلاق: نعم ☐ لا ☐

7- تؤدي وسائل التواصل الاجتماعي والهاتف إلى وقوع حالة الطلاق: نعم ☐ لا ☐

8- اختيار الشريك : شخصي ☐ الأسرة ☐ من المعارف بصلة دم ☐

من المعارف بصلة مصاهرة ☐ من المعارف خارج القرابة ☐

9- قرابة الشريك: وجود صلة قرابة ☐ لا توجد ☐

10- في حالة الإجابة بـ " وجود القرابة " من أي جهة : الأب ☐ الأم ☐

المحور الرابع - الأسباب الاقتصادية:

1- يؤدي الفقر وعدم تلبية احتياجات الأسرة إلى وقوع حالة الطلاق: نعم ☐ لا ☐

2- يؤدي تزايد متطلبات الحياة العصرية إلى وقوع حالة الطلاق: نعم ☐ لا ☐

3- يؤدي الفرق في المستوى الاقتصادي لأسر الزوجين إلى وقوع حالة الطلاق: نعم ☐ لا ☐

4- يؤدي خروج الزوجة للعمل إلى وقوع حالة الطلاق : نعم ☐ لا ☐

5- تؤدي الظروف الاقتصادية الجيدة إلى وقوع حالة الطلاق : نعم ☐ لا ☐

6- يؤدي غياب الزوج الطويل بسبب العمل إلى وقوع حالة الطلاق : نعم ☐ لا ☐

7- تؤدي إنعكاسات مشاكل العمل إلى وقوع حالة الطلاق: نعم ☐ لا ☐

ملحق رقم (02): بعض من مخرجات برنامج spss

فئات السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 20 إلى 29 سنة	61	30.5	30.5	30.5
	من 30 إلى 39 سنة	89	44.5	44.5	75.0
	من 40 إلى 49 سنة	39	19.5	19.5	94.5
	من 50 إلى 59 سنة	11	5.5	5.5	100.0
	Total	200	100.0	100.0	

فئات عدد الأطفال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 3 أولاد	153	76.5	76.5	76.5
	من 3 إلى 6 أولاد	40	20.0	20.0	96.5
	7 أولاد فأكثر	7	3.5	3.5	100.0
	Total	200	100.0	100.0	

فئات المدة الزواجية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	89	44.5	44.5	44.5
	من 5 إلى 14 سنة	84	42.0	42.0	86.5
	من 15 إلى 30 سنة	20	10.0	10.0	96.5
	31 سنة فأكثر	7	3.5	3.5	100.0
	Total	200	100.0	100.0	

فئات سن الزوج عند الزواج

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 20 إلى 24 سنة	39	19.5	19.5	19.5
	من 25 إلى 29 سنة	94	47.0	47.0	66.5
	من 30 إلى 34 سنة	67	33.5	33.5	100.0
	Total	200	100.0	100.0	

فئات سن الزوجة عند الزواج

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 15 إلى 19 سنة	75	37.5	37.5	37.5
	من 20 إلى 24 سنة	117	58.5	58.5	96.0
	من 25 إلى 29 سنة	8	4.0	4.0	100.0
	Total	200	100.0	100.0	

فئات عدد الأطفال الذكور

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 3 أولاد	179	89.5	89.5	89.5
	من 3 أولاد فأكثر	21	10.5	10.5	100.0
	Total	200	100.0	100.0	

فئات عدد الأطفال الإناث

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 3 بنات	179	89.5	89.5	89.5
	من 3 بنات فأكثر	21	10.5	10.5	100.0
	Total	200	100.0	100.0	

Statistics

		السن	الأطفال عدد	الزوجية الحياة مدة
N	Valid	200	200	200
	Missing	0	0	0
Mean		34.00	2.15	7.89
Median		32.00	1.50	6.00
Std. Deviation		7.870	2.059	6.989

ملحق رقم (03): نموذج من احصائيات مجلس القضاء الوادي

مجلس قضاء الوادي

إحصائيات حول فك الرابطة الزوجية

من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2019

الجهة القضائية	عدد قضايا فك الرابطة الزوجية					عدد الحالات التي تم فيها الصلح	عدد حالات فك الرابطة الزوجية					عدد حالات رفض فك الرابطة الزوجية	حالات أخرى أذكرها بالتفصيل أسفل الجدول إن وجدت (تنازل،...)
	الباقية	المسجلة	المجموع	المفصولة	الباقية		الطلاق بالتراضي	الطلاق بالإرادة المنفردة	التطليق	الخلع	مجموع حالات فك الرابطة الزوجية		
محكمة الوادي	131	128	259	160	99	4	57	37	4	23	121	14	21
فرع الرياح (م. الوادي)	51	148	199	171	28	1	78	54	3	25	160	10	0
محكمة الدبيلة	161	182	343	333	10	47	82	128	21	42	223	13	
محكمة قمار	45	231	276	244	32	16	66	62	5	58	191	0	37
محكمة المغير	17	191	208	182	26	23	32	67	7	19	125	0	34
محكمة جامعة	27	167	194	160	34	32	29	51	8	28	116	3	0
المجموع	432	1047	1479	1250	229	123	344	399	48	395	886	40	101

القضايا الباقية + القضايا المسجلة = القضايا المفصولة + القضايا الباقية.

القضايا المفصولة = عدد الحالات التي تم فيها الصلح بمجموع حالات فك الرابطة الزوجية + عدد حالات رفض الرابطة الزوجية + حالات أخرى.

الحرص على تجانس القضايا الباقية من فترة لفترة.

ملاحظات تروْنها ضرورية: تنازل + شطب القضية + عدم التأسيس

5

مجلس قضاء الوادي

إحصائيات حول فك الرابطة الزوجية

من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2020

الجهة القضائية	عدد قضايا فك الرابطة الزوجية					عدد الحالات التي تم فيها الصلح	عدد حالات فك الرابطة الزوجية					عدد حالات رفض فك الرابطة الزوجية	حالات أخرى أذكرها بالتفصيل أسفل الجدول إن وجدت (تنازل،...)
	الباقية	المسجلة	المجموع	المفصولة	الباقية		الطلاق بالتراضي	الطلاق بالإرادة المنفردة	التطليق	الخلع	مجموع حالات فك الرابطة الزوجية		
محكمة الوادي	99	683	782	513	269	9	217	122	9	102	450	58	
فرع الرياح (م. الوادي)	28	246	274	182	92	1	83	61	6	31	181		
محكمة الدبيلة	10	356	366	366		6	125	114	25	85	349	8	3
محكمة قمار	32	253	285	217	68	10	50	48	1	40	139	6	50
محكمة المغير	26	154	180	135	45	12	26	40	3	21	90	0	31
محكمة جامعة	34	176	210	158	52	17	31	51	6	21	109	8	24
المجموع	229	1958	2097	1571	526	55	532	436	50	300	1318	20	119

القضايا الباقية + القضايا المسجلة = القضايا المفصولة + القضايا الباقية.

القضايا المفصولة = عدد الحالات التي تم فيها الصلح بمجموع حالات فك الرابطة الزوجية + عدد حالات رفض الرابطة الزوجية + حالات أخرى.

الحرص على تجانس القضايا الباقية من فترة لفترة.

ملاحظات تروْنها ضرورية: .....

5

ملحق رقم (04): نموذج من إحصائيات مديرية البرمجة واعادة التجهيز

تقدير عدد الأسر ورصد لحركة الزواج والطلاق

Estimation des ménages et l'observation des mariages et divorces

Situation Au 2017/12/31 الوضعية إلى غاية

Communes	*Pendant* 2017 خلال		متوسط حجم الأسرة *Taille moyenne du ménage*	عدد الأسر *Nbr. Ménages*	عدد السكان *Population 2017*	البلديات
	Divorces الطلاق	*Mariages* الزواج				
El-Oued	283	1 745	5	34 849	174 245	الوادي
Kouinine	1	108	5	2 693	13 465	كوينين
Reguiba	73	404	7	7 694	53 860	الرقيبة
Hamraia	6	47	6	1 156	6 935	الحمرايه
Guemar	48	386	5	10 540	52 700	قمار
Taghzout	122	120	6	2 931	17 585	تغزوت
Ourmes	0	72	6	1 182	7 090	ورماس
Debila	52	325	6	5 313	31 880	الدبيله
H. Abdelkrim	30	296	7	4 321	30 245	ح/ عبد الكريم
H. Khelifa	4	424	7	5 821	40 750	حاسي خليفه
Trifaoui	15	119	7	1 541	10 785	الطريفاوي
Magrane	51	374	7	4 344	30 410	المقرن
S. Amri	17	154	6	2 523	15 135	سيدي عمرن
Robbah	0	325	6	4 688	28 125	الرباح
Nakhla	6	234	7	2 443	17 100	النخله
ElMOgla	1	73	6	1 358	8 145	المقله
Bayadha	94	486	6	6 913	41 475	البياضه
T. Larbi	11	67	7	1 947	13 630	الطالب العربي
B. Guecha	3	36	4	1 491	5 965	بن قشه
D. ElMa	5	90	5	1 741	8 705	دوار الماء
M. Ouenza	39	259	6	3 759	22 555	مية ونسه
O. ElAlenda	0	110	6	1 354	8 125	وادي العلنده
El Meghaier	92	581	7	8 974	62 820	المغير
S. Khellil	9	65	5	1 630	8 150	سيدي خليل
Still	8	39	6	1 183	7 100	اسطيل
O. Touyour	13	115	7	1 833	12 830	ام الطيور
Djamaa	91	499	6	11 416	68 495	جامعه
S. Amrane	30	249	5	5 191	25 955	سيدي عمران
M'Rara	1	85	7	1 566	10 965	المراره
Tendla	8	85	6	1 796	10 775	تندله
T. Wilaya	1 113	7 970	6	141 000	846 000	مج. الولاية

Source: D.P.S.B W.d'El-Oued / المصدر : مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية الوادي

تقدير عدد الأسر ورصد لحركة الزواج والطلاق

Estimation des ménages et l'observation des mariages et divorces

Situation Au 2018/12/31 الوضعية إلى غاية

Communes	*Durant* 2018 خلال		متوسط حجم الأسرة *Taille moyenne du ménage*	عدد الأسر *Nbr. Ménages*	عدد السكان *Population 2018*	البلديات
	Divorces الطلاق	*Mariages* الزواج				
El-Oued	348	1 780	5	35 991	179 955	الوادي
Kouinine	1	123	5	2 786	13 930	كوينين
Reguiba	75	439	7	8 032	56 225	الرقيبة
Hamraia	6	46	6	1 193	7 155	الحمرايه
Guemar	32	482	5	10 990	54 950	قمار
Taghzout	10	163	6	3 013	18 080	تغزوت
Ourmes	18	81	6	1 219	7 315	ورماس
Debila	59	323	6	5 488	32 930	الدبيله
H. Abdelkrim	36	272	7	4 450	31 150	ح/ عبد الكريم
H. Khelifa	9	434	7	6 002	42 015	حاسي خليفه
Trifaoui	9	118	7	1 584	11 085	الطريفاوي
Magrane	40	379	7	4 468	31 275	المقرن
S. Amri	3	162	6	2 592	15 550	سيدي عمرن
Robbah	-	303	6	4 819	28 915	الرباح
Nakhla	28	172	7	2 511	17 580	النخله
ElMOgla	1	104	6	1 398	8 385	المقله
Bayadha	51	436	6	7 103	42 615	البياضه
T. Larbi	2	52	7	2 037	14 260	الطالب العربي
B. Guecha	1	23	4	1 545	6 180	بن قشه
D. ElMa	-	75	5	1 810	9 050	دوار الماء
M. Ouenza	37	259	6	3 873	23 235	مية ونسه
O. ElAlenda	-	120	6	1 390	8 340	وادي العلنده
El Meghaier	103	564	7	9 268	64 875	المغير
S. Khellil	7	82	5	1 671	8 355	سيدي خليل
Still	3	47	6	1 220	7 320	اسطيل
O. Touyour	-	131	7	1 876	13 135	ام الطيور
Djamaa	-	552	6	11 705	70 230	جامعه
S. Amrane	23	238	5	5 325	26 625	سيدي عمران
M'Rara	-	80	7	1 620	11 340	المراره
Tendla	1	98	6	1 858	11 145	تندله
T. Wilaya	902	8 160	6	145 533	873 200	مج. الولاية

Source: D.P.S.B W.d'El-Oued / المصدر : مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية الوادي

ملحق رقم (05): نموذج من إحصائيات مصالح البلدية – الوادي–

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــة الـــــوادي
دائرة الوادي
بلدية الوادي
مديرية التنظيم والشؤون العامة
مصلحة الحالة المدنية

تقرير شهري حول الوضعية الديمغرافية لبلدية الوادي

السنة :2021
الشهر :فيفري

- ولادات 928
- وفيات 146
- ولادات ميته 05
- زواجات 142
- طلاقات 56
- دعاوي الوفيات 04
- دعاوي الولادات 01
- دعاوي الزوجات 19

الوادي في : 07 مارس
رئيس المجلس الشعبي البلدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــة الـــــوادي
دائرة الوادي
بلدية الوادي
مديرية التنظيم والشؤون العامة
مصلحة الحالة المدنية

تقرير شهري حول الوضعية الديمغرافية لبلدية الوادي

السنة :2021
الشهر :مارس

- ولادات 1059
- وفيات 196
- ولادات ميته 03
- زواجات 170
- طلاقات 47
- دعاوي الوفيات 06
- دعاوي الولادات 08
- دعاوي الزوجات 15

الوادي في : 04 أفريل 2021
رئيس المجلس الشعبي البلدي

ملخص الدراسة:

تهدف هاته الدراسة للتعرف على أهم العوامل المسببة للطلاق في بلدية الوادي بناء على وجهات نظر عينة من المطلقين وغير المطلقين, وذلك بالاعتماد على برنامج spss وتحليل المعطيات والمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال الاستمارات وذلك بتقنية الانحدار اللوجستي, وتم التوصل في هاته الدراسة إلى العديد من النتائج المتمثلة في اهم العوامل المسببة للطلاق وهي تكمن في أن بعض من الأسباب الذاتية التي تخص الفرد وبعض من الأسباب الديمغرافية وبعض من الأسباب الاجتماعية كلا منهم يؤدي إلى وقوع حالة الطلاق, بينما الأسباب الاقتصادية حسب عينة الدراسة لا تؤدي بالضرورة لوقوع حالة الطلاق.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، الأسباب الذاتية، الأسباب الاجتماعية، الأسباب الديمغرافية، الأسباب الاقتصادية.

Study summary:

This study aims to identify the most important factors causing divorce in the municipality of the valley based on the views of a sample of divorced and non-divorced people, by relying on the spss program and analyzing the data and information obtained through the forms using the logistic regression technique. The results of the most important factors causing divorce, which lie in the fact that some of the subjective reasons that belong to the individual and some of the demographic reasons and some of the social reasons each lead to the occurrence of divorce, while the economic reasons, according to the study sample, do not necessarily lead to the occurrence of divorce.

Keywords: divorce, subjective reasons, social reasons, demographic reasons, economic reasons.